# الفصل الثالث

# الإدارة التعليمية فى اليابان

مقدمة

أولاً : الإدارة التعليمية على المستوى القومى.

ثانياً : الإدارة التعليمية على المستوى الإقليمى.

ثالثاً : الإدارة التعليمية على المستوى المحلى.

رابعاً : الإدارة التعليمية على المستوى المدرسى.

خامساً القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى نمط الإدارة التعليمية فى اليابان.

# الفصل الثالث
# الإدارة التعليمية فى اليابان

**مقدمة:**

لقد شهدت اليابان تيارات مختلفة لإصلاح التعليم ساعدت على انتقال اليابان من النمط المركزى فى الإدارة إلى النمط المركزى الرشيد، وكان أول هذه التيارات فى عصر الإمبراطور ميجى ***Meiji*** (١٨٦٨-١٩١٢م)، حيث كانت الحكومة اليابانية ترغب فى توحيد الدولة واختيار نظام تعليمى مركزى يكن الولاء والطاعة للإمبراطور، كما أصدر دستور سنة ١٨٧٢م مجموعة من القوانين التنظيمية التى تفسر وتوضح هذا النظام المركزى الجديد للإدارة والتمويل وتقليص السلطة التعليمية فى قسم التعليم القومى، والذى تحول بعد ذلك إلى وزارة التعليم والثقافة التى أصبح لها حق سن التشريعات المنظمة للتعليم، وإنشاء المدارس، وتعيين المعلمين، وتوزيع المنح والمساعدات على الوحدات التعليمية فى المحليات، وتأليف الكتب المدرسة واعتمادها[١].

---

(١) راجع فى ذلك:

- عبد العنى عبود وآخرون. التربية المقارنة: منهج وتطبيقه. القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٣م، ص ٢٨١.

- **Edward R. Beauchamp and James M. Vardaman. Japanese Education Since 1945: A Documentary Study. London: M.E. Sharp, 1994, p. 243.**

واستمر هذا الوضع المركزى فى الإدارة التعليمية باليابان إلى أن جاءت الحرب العالمية الثانية، وبعد الحرب العالمية الثانية قسمت محاولات إصلاح التعليم إلى أربع فترات هى[١]:

- الفترة الأولى من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٢م: وهى فترة الإصلاح التعليمى الفورى عقب الحرب العالمية الثانية، حيث حدد الدستور الجديد لليابان الصادر عام ١٩٤٥م ملامح قانون التعليم الإلزامى عام ١٩٤٨/٤٧م، والذى أصبح بمقتضاه أن يكون التعليم حقاً للجميع يتمتع به جميع أفراد الشعب الياباني دون تفرقة عنصرية أو جنسية أو عقائدية أو اقتصادية أو وضع اجتماعى[٢]. حيث نص الدستور على حق كل مواطن فى الحصول على التعليم، وتدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام جميع أفراد الشعب الياباني[٣].
- الفترة الثانية من عام ١٩٥٢إلى عام ١٩٧١م: وهى فترة التوسع الشامل والإصلاح لمناهج التعليم الياباني، وذلك تمشياً مع فلسفة المجتمع الياباني نحو توسيع نطاق التعليم وتجويده لزيادة الناتج القومى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وذلك بعد أن حصلت اليابان على استقلالها التام بموجب معاهدة سان فرانسيسكو للسلام فى أبريل عام ١٩٥٢م، وتم إنشاء المجلس المركزى للتعليم فى يونيو ١٩٥٢م كمنظمة استشارية دائمة لوزير التعليم[٤].

---

(1)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Post- War Educational Reform in Retrospect. Japan, Tokyo: Ministry of Education, 2002, pp.2-3.

(2)Yoshio Katagiri- Education in Japan: The Past and Present. Japan: Aichi University of Education, 2000, p.11.

(3)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. The End of the War and Toward the Restoration of Education. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002, p.2.

(4)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Improvement of the Educational System After Peace and Independence. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002, p.5.

- الفترة الثالثة من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٨٤م: وهى الفترة التى وصل فيها النمو الاقتصادى إلى ذروته، والحد من زيادة المشكلات التعليمية المختلفة، حيث تبنى المجلس المركزى للتعليم تقريراً خاصاً بالإجراءات الأساسية للتوسع الشامل فى التعليم وتحسين التعليم فى مدارس المستقبل من رياض الأطفال إلى التعليم العالى والاهتمام بالتحسين الكيفى للتعليم وزيادته.
- الفترة الرابعة من عام ١٩٨٤م وحتى بداية الألفية الثالثة: وهى الفترة التى بدأت بإنشاء المجلس القومى لإصلاح التعليم فى عام ١٩٨٤م، والذى قام بكتابة أربعة تقارير مهمة فى ثلاث سنوات فى الفترة من يوليو عام ١٩٨٥م وحتى أغسطس ١٩٨٧م، وكانت أهداف الإصلاح التعليمى مع بداية القرن الحادى والعشرين تتلخص فى النقاط التالية[١]:
  - مبدأ احترام الفردية.
  - الانتقال إلى نظام التعليم مدى الحياة.
  - الاستجابة للعولمة ومجتمع المعلوماتية.

وركز المجلس توصياته فى ترك المركزية للإدارة المدرسية،ونادى بضرورة استجابة الإدارة للتغيرات الحادثة بشئ من المرونة[٢]. وفى مارس ٢٠٠٠م تم افتتاح اللجنة القومية لإصلاح التعليم، وبدأت المناقشات الجادة حول إصلاح التعليم بعد تقرير المجلس القومى لإصلاح التعليم لمواجهة المعلوماتية ومواكبتها، وتطويع التعليم للتيارات التكنولوجية الناجمة عن ظاهرة المعلوماتية (العولمة)[٣].

---

(1)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. After Report By The National Council On Educational Reform. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002, p. 7.

(2)Ibid. p. 8.

(3)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Mauguaration of National Commission On Educational Reform. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002, pp.1-2.

وإدارة نظام التعليم اليابانى مركزية رشيدة، حيث أصبح دور وزارة التعليم بصفة عامة هو دور المنسق، وتقع مسئولية ميزانيات المدارس، والبرامج التعليمية، والتعيينات فى المدارس والإشراف على المدارس الابتدائية والمتوسطة على عاتق مجالس التعليم المحلية، ويتم اختيار أعضاء هذه المجالس بواسطة الرئيس الإدارى للسلطة المحلية الحاكمة.

وفيما يتعلق بمضمون التعليم، فإن كل مدرسة تنظم مناهجها التعليمية وفقاً لمقرر الدراسة الذى تعده وتنشره وزارة التعليم، ومجالس التعليم المحلية تختار الكتب المدرسية من بين الكتب التى تقرها الوزارة[1].

## أولاً: الإدارة التعليمية على المستوى القومى:

### ١- الإمبراطور *The Emperor*

لقد تغيرت سلطة الإمبراطور بعد الحرب العالمية الثانية عن الوضع السابق لها قبل الحرب، حيث تنص المادة الأولى من دستور اليابان الذى صدر فى ٣ نوفمبر عام ١٩٤٦م والذى بدأ سريانه فى ٣ مايو عام ١٩٤٧م على أن: الإمبراطور هو رمز الدولة ووحدة الشعب، وتبقى سلطة السيادة للشعب، كما تنص المادتان الثانية والثالثة على أن: العرش الإمبراطورى وراثى ويتابع بالموافقة مع قانون القصر الإمبراطورى الذى أقره الدايت ***Diet***[2].

وليس للإمبراطور أية سلطات فيما يتعلق بالحكم، وهو يؤدى أعمال الدولة التى نص عليها الدستور فقط، حيث لا يبت فى أمر من أمور الدولة إلا بمشورة وموافقة مجلس الوزراء مثل إصدار تعديلات فى الدستور أو القوانين أو قرارات مجلس

---

(١) شركة الجمعية الدولية للمعلومات التربوية. اليابان اليوم. اليابان: شركة الجمعية الدولية للمعلومات التربوية، مارس ١٩٩١م.

(٢) عبد المنعم السبكى. التنظيم الإدارى لحكومة اليابان. جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للعلوم الإدارية- مركز البحوث الإدارية، ب.ت، ص٣.

الوزراء أو المعاهدات أو دعوة الدايت للاجتماع أو حل مجلس النـــواب أو إعـــلان الانتخابات العامة لأعضاء مجلس الدايت أو التصديق على تعيين وإعفاء وزراء الدولة ثم اعتماد السفراء والوزراء ومنح الأوسمة واستقبال السفراء والوزراء الأجانب (المادة السابعة).

ويعين الإمبراطور رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة الدايت أولاً، وكذلك يعين رئيس قضاة المحكمة العليا بعد ترشيح مجلس الوزراء (المادة السادسة). أما بخصـــوص الهدايا والأملاك فقد نصت المادة الثامنة من الدستور على أنه: لا يجـــوز أن يتســـلم القصر أية أملاك أو هدايا بدون موافقة الدايت[1].

وفى ضوء ما سبق يتضح أن منصب الإمبراطور قد تغير تماماً بعد الحرب العالمية الثانية عما كان عليه من ذى قبل حيث كان الإمبراطور مصدر الســـلطة الســـيادية والذى كان بمثابة الإله للشعب اليابانى فى ظل نمط إقطاعى حيـــث طبقـــة الـــدايميو ***Daimios*** والساموراى ***Samouria*** (حاشية الإمبراطور) الذين اعتلوا جميعاً قمـــة الهرم الاجتماعى والذين كانوا يديرون الشئون السياســـية للدولـــة ويتحكمـــون فى الطبقات الكادحة من الفلاحين والحرفيين والتجار، وكان لكل إقطاعيـــة مدارســـها الخاصة التى يتعلم فيها أبنائها، ولقد شهد العصر الميجى ***Meiji*** (١٨٦٨-١٩١٢م) إرساء قواعد الدولة اليابانية الحديثة بصدور الدستور اليابانى عام ١٨٩٠م الذى منح الإمبراطور السلطة العليا وحكم البلاد وممارسة حقوق السيادة، وكان لـــه القيـــادة العليا للجيش والأسطول، فكثيراً ما كان يطلق على حكم الإمبراطور "ميتسو- هيتو" ***Mitsu-Hito*** حكم الميجى أى الحكم المستنير، ففى عصر هذا الإمبراطور تشكلت وزارة التعليم والعلوم والثقافة عـــام ١٨٧١م، وأطلـــق عليهـــا لفـــظ مونبوشـــو ***Monbusho*** التى وضعت خطة لإستراتيجية جديدة شاملة لـــنظم التعلـــيم عـــام

(١) المرجع السابق، ص ص٢٥-٢٦.

١٨٧٢م تضمنت إنشاء خمس وعشرين ألف مدرسة ابتدائية فى القطر كله حتى عام ١٨٨٠م[١].

وتولى حكم اليابان العديد من الأباطرة بعد ذلك مثل الإمبراطور تايشو *Taisho* الذى تولى العرش عام ١٩١٢م، والذى شهدت اليابان فى عهده دخول الحرب العالمية الأولى، والإمبراطور هيروهيتو *Hirohito* الذى تولى العرش بعد تايشو *Taisho*، وتميزت اليابان فى عهده بالتوسع فى النظام التعليمى، حيث كان التعليم- فى فترة الثلاثينيات من القرن العشرين- مرتبطاً بدرجة كبيرة بالإعداد القومى للحرب العالمية الثانية[٢].

وفى ضوء ما سبق يتضح أن الإمبراطور كان يتمتع بكل مقاليد السلطة والحكم والسيادة فى اليابان منذ العصر الميجى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية،وقد دعم دستور فبراير عام ١٨٩٠م هذه السيادة القوية، وعندما جاء دستور نوفمبر ١٩٤٦م سلب من الإمبراطور هذه السلطة المطلقة التى كان يتمتع بها.

---

(١) راجع فى ذلك:

- فوزى درويش. اليابان والدولة الحديثة والدور الأمريكى. الطبعة الثالثة. طنطا: مطابع غباشى، ١٩٩٤، ص٣.
- كارو أوكاموتو. تربية الشمس المشرقة: مقدمة فى التربية فى اليابان. ترجمة جابر عبد الحميد جابر. القاهرة: وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٩، ص ص١٣-١٤.

(٢) راجع فى ذلك:

- ادوين رايشاور. اليابانيون. ترجمة ليلى الجبالى. عالم المعرفة. العدد ١٣٦. الكويت: المجلس الوطنىللثقافة والفنون والآداب،١٩٨٩،ص ص١٢٥١٢٦
- فوزى درويش، مرجع سابق، ص ص١٣٥-١٣٨.

### ٣- البرلمان (الدايت) *The Diete*

لقد تضمن الدستور اليابانى المواد التى تحدد تشكيل واختصاصات البرلمان على النحو التالى[١]:

- **مادة (٤١)**: الدايت هو أعلى سلطة فى الدولة والجهاز الوحيد للدولة لوضع القوانين
- **مادة (٤٢)**: يتكون الدايت من مجلسين هما مجلس النواب *House of Representatives* ومجلس المستشارين (الشورى) *House of Councilors*.
- **مادة (٤٣)**: ويتألف كل من المجلسين من أعضاء منتخبين ممثلين لكل الشعب وعدد أعضاء كل مجلس يحدده القانون. مجلس النواب يتكون من ٥١٢ عضواً، ومجلس المستشارين (الشورى) يتكون من ٢٥٢ عضواً.
- **مادة (٤٥)**: مدة عضوية مجلس النواب أربع سنوات.
- **مادة (٤٦)**: مدة عضوية مجلس المستشارين (الشورى) ست سنوات،ويتم تجديد نصف الأعضاء كل ثلاث سنوات.
- **مادة (٤٨)**: لا يسمح لأى شخص بعضوية المجلسين فى وقت واحد.
- **مادة (٥٨)**: ينتخب كل مجلس رئيس وموظفيه، ويضع كل مجلس القواعد الخاصة بالاجتماعات وسير الأعمال والنظام الداخلى.

---

(١) راجع فى ذلك:

- صلاح الدين فوزى. البرلمان. دراسة مقارنة تحليلية لبرلمانات العالم. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٤م، ص ص٥٦-٥٨.

- **Foreign Press Center of Japan. Facts and Figures of Japan. Japan, Tokyo: Nippon Press Center Bldy, 1997, pp. 21-22.**

- **مادة (٥٩)**: يصبح مشروع القانون قانوناً إذا وافق عليه المجلسين. أما إذا وافق مجلس النواب على مشروع قانون، وكان قرار مجلس المستشارين (الشورى) مخالفاً لذلك يصبح قانوناً إذا وافق عليه مجلس النواب للمرة الثانية بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين على الأقل.
- **مادة (٦٠)**: يجب أن تعرض الميزانية العامة للدولة أولاً على مجلس النواب.
- **مادة (٦٣)**: يجوز لكل مجلس أن يجرى تحقيقاً عن أعمال تتعلق بالحكومة ويجوز طلب سماع شهادة الشهود وإبراز الوثائق.

ويضم كلا المجلسين عدداً مماثلاً من اللجان الدائمة والتى يبلغ عددها ستة عشر لجنة، ولكل مجلس الحق فى أن يشكل لجاناً خاصة إذا رأى أن هناك حاجة لذلك، واللجنتين اللتين تحظيان بأهمية خاصة هما[1]:

- لجنة المراجعة ***Audit Committee*** حيث تدور المناقشات الجادة حول أعمال الحكومة فى الفترة السابقة،ويسترعى ذلك بشغف شديد انتباه وسائل الإعلام اليابانية.
- لجنة الميزانية ***Budget Committee*** والتى صارت المصدر التقليدى للاستجوابات الموجهة للوزراء.

ومن بين هذه اللجان أيضاً لجنة التعليم ***Education Committee*** والتى تقوم بمناقشة مشروعات القوانين الخاصة بالتعليم وإصلاحاته.

وفى ضوء ما سبق يمكن تحديد اختصاصات البرلمان اليابانى (الدايت) على النحو التالى:

**- الاختصاص التشريعى:**

حيث يقوم البرلمان اليابانى بمهمة التشريع، ويلزم لإصدار القانون ضرورة موافقة كل من مجلس النواب ومجلس المستشارين (الشيوخ) على مشروع القانون

---

(١) فوزى درويش. مرجع سابق، ص ص٢٥٠.

المقدم، وفى بعض الحالات الاستثنائية والتى لا يوافق فيها مجلس المستشارين على مشروع القانون، يمكن أن يصدر مجلس النواب تشريعاً إذا وافق عليه المجلس للمرة الثانية بأغلبية ثلثى عدد الأعضاء على الأقل، وفى حالة وجود بعض الخلافات فى وجهات النظر بين مجلسى النواب والشيوخ يجوز لمجلس النواب أن يدعو لاجتماع لجنة مشتركة يمثل فيها كلا المجلسين لمحاولة التقريب والتوفيق فى وجهات النظر المتباينة[1].

ولمجلس النواب سلطة تقديم مشروعات قرارات بسحب الثقة أو تجديد الثقة بالحكومة وهذه هى أهم سلطة للمجلس فى السياسات البرلمانية. وليس لمجلس المستشارين (الشورى) قانونياً تقديم مشروعات بسحب الثقة[2]. ويستطيع مجلس المستشارين (الشورى) أن يحل بصورة مؤقتة محل مجلس النواب فى القيام بوظائف الدايت، إذا عقد مجلس الوزراء دورة طارئة لمجلس المستشارين فى الوقت الذى يكون فيه مجلس النواب قد تم حله.

**- الاختصاص المالى:**

طبقاً لنص المادة رقم (٦٠) من الدستور اليابانى: ضرورة أن تقدم الميزانية العامة للدولة لمجلس النواب أولاً، على أن يوافق على الميزانية كلا المجلسين (النواب والشيوخ) وفى حالة تعذر الاتفاق بين كلا المجلسين، أو فى حالة إخفاق مجلس الشيوخ فى إصدار قرار نهائى بشأن الميزانية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وصول مشروع الميزانية إليه، فإن القرار الصادر من مجلس النواب فى هذا الشأن يعتبر قراراً نهائياً.

---

(١) صلاح الدين فوزى. مرجع سابق، ص ص٥٨-٥٩.

(٢) شركة الجمعية الدولية للمعلومات التربوية. مرجع سابق، ص ص١٩.

ويدخل فى هذا الاختصاص تحديد الميزانية المخصصة لوزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا، حيث وافق البرلمان اليابان (الدايت) على تخصيص مبلغ وقدره ٦٥٧٩٨١٥ بليون ين يابانى لعام ٢٠٠٢م لوزارة التعليم[١].

**- الاختصاص الرقابى على أعمال الحكومة:**

حيث أجازت المادة رقم (٦٢) من الدستور اليابانى لكل من مجلس النواب ومجلس المستشارين (الشيوخ) إجراء استقصاءات وتقديم استجوابات للحكومة، وللبرلمان الحق فى أن يطلب حضور شهود للاستماع لشهادتهم، بالإضافة إلى الإطلاع على كافة المستندات التى يرى أنها ضرورية لأعمال المراقبة. وأكدت المادة رقم (٦٣) من الدستور اليابانى على ضرورة حضور رئيس الوزراء والوزراء أمام أى من المجلسين إذا طلب منهم الرد على الأسئلة أو الاستجابات المقدمة من الأعضاء أو بهدف تقديم تفسيرات لسياسات الحكومة[٢].

**- الاختصاص القضائى:**

تنص المادة رقم (٦٤) من الدستور اليابانى على أنه: يحق للبرلمان تشكيل محكمة خاصة تضم فى عضويتها أعضاء من مجلسى النواب والشورى، بهدف محاكمة القضاة الذين تقام ضدهم دعاوى قضائية تستهدف إقصائهم من الخدمة، وذلك إذا ثبت صدور مخالفات ضدهم، حيث يعتبر البرلمان محكمة تأديبية للقضاة[٣].

---

(١) راجع فى ذلك:

- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Japan; Chiyoda- Ku. Tokyo: Ministry of Education, 2003, p. 6
- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Budget of the National Government (FY2002). Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2003, p.6

(٢) صلاح الدين فوزى، مرجع سابق، ص ص٥٩-٦٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٠.

### ٣- مجلس الوزراء *The Cabinet*

يتألف مجلس الوزراء الياباني من رئيس الوزراء وعشرة وزراء وذلك على النحو التالي[1]:

- وزارة الإدارة العامة والشئون الداخلية والبريد: وتتبع هذه الوزارة عدة وكالات أخرى مثل: وكالة الدفاع المدنى، وكالة الخدمات البريدية، وكالة لجنة فض المنازعات، ولجنة التجارة الحرة.
- وزارة العدل: وتتبع هذه الوزارة وكالة التحقيقات العامة، لجنة الأمن القومى، ولجنة التحقيق والإدارة الوظيفية.
- وزارة الشئون الخارجية.
- وزارة المالية وتتبع هذه الوزارة وكالة الإدارة العامة للضرائب.
- وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا وتتعاون معها وكالة الشئون الثقافية.
- وزارة الصحة والعمل والرخاء: وتتبع هذه الوزارة وكالة الإدارة العامة للتأمينات الاجتماعية، واللجنة المركزية للعلاقات العمالية.
- وزارة الزراعة والغابات والصيد: وتتبع هذه الوزارة وكالة الإدارة العامة للأغذية، وكالة شئون الغابات، ووكالة شئون الصيد.
- وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة: وتتبع هذه الوزارة وكالة المصادر الطبيعية والطاقة، وكالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومكتب براءة الاختراعات.
- وزارة الأرض والنقل والمواصلات: وتتبع هذه الوزارة وكالة الأمن البحرى، وكالة الأرصاد الجوية، وكالة استعلامات الحوادث البحرية، وهيئة العلاقات العمالية لعمال الملاحة.
- وزارة البيئة.

---

(1)Cabinet Office. Government Structure: Administrative Structure of the National Government. Kasumingaski, Chiyodu- Ku: Tokyo, 2003, p.3.

بالإضافة إلى وزراء دولة لهم مهام خاصة مثل وظائف وكالة الخدمات المالية، أوليناوا والسياسات اليسارية، بالإضافة إلى مهام أخرى وتتبع هؤلاء الوزراء لجنة الأمن القومى العام، ووكالة الدفاع، ووكالة الشرطة الوطنية، ووكالة الخدمات المالية، ووكالة إدارة التسهيلات الدفاعية، وهؤلاء الوزراء يكونون تابعين لمكتب مجلس الوزراء.

ويتبع مكتب مجلس الوزراء مجلس السياسة الاقتصادية والمالية الحكومية، ومجلس السياسات العلمية والتكنولوجية، والمجلس المركزى للوقاية من المخاطر، ومجلس مساواة الجنسية، ولجنة الطاقة الذرية، ولجنة الأمن النووى.

وهناك سكرتارية لمجلس الوزراء مسئولة عن الشئون العامة للمجلس مثل إعداد جدول أعمال اجتماعات المجلس، والتنسيق الكامل بين سياسات المكاتب الإدارية التابعة للمجلس بالإضافة إلى جمع البيانات والمعلومات الخاصة بسياسات مجلس الوزراء، ومدير سكرتارية مجلس الوزراء سكرتير عام بدرجة وزير دولة. ويكون لسكرتير المجلس نائبين، كما تضم السكرتارية مستشارين وخبراء وباحثين، كما يتبع مجلس الوزراء مكتب مجلس الوزراء التشريعى، ومجلس الخدمات المدنية ومجلس الدفاع القومى ومكتب المحاسبة.

ويقوم مجلس الوزراء بالمهام التالية[1]:

- تنفيذ القوانين- بإخلاص- المتعلقة بشئون الدولة.
- إدارة الشئون الخارجية.
- توقيع الاتفاقيات والمعاهدات والتى يستلزم قبل نفاذها موافقة سابقة أو لاحقة من البرلمان (الدايت).
- إعداد الميزانية وعرضها على البرلمان (الدايت).

---

(١) عبد المنعم السبكى. مرجع سابق، ص ص٤٢-٤٣.

- إصدار الأوامر والتعليمات لتنفيذ نصوص الدستور اليابانى.
- تقرير العفو العام والعفو الخاص وتخفيض العقوبة أو تأجيل التنفيذ ورد الحقوق.
- وضع مشاريع القوانين وعرضها على البرلمان لبحثها ومناقشتها وإصباغها الصبغة التشريعية الرسمية حتى تصبح واجبة النفاذ.

**٤- وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا:**

***Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology:***

تعتبر وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا (الموبوشو ***Mobousho***) فى اليابان الهيئة الحكومية المسئولة عن إدارة وترقية وتطوير وتحديث التعليم، على كافة مستوياته المؤسسية والاجتماعية والثقافية والعلمية وشئون المعتقدات، ويرأس هذه الوزارة وزير التعليم ***Minister of Education*** ويكون مسئولاً مسئولية كاملة أمام رئيس الوزراء وأمام البرلمان (الدايت).

ويساعد الوزير فى مسئولياته إثنان بدرجة النائب الأول للوزير وواحد بدرجة نائب الوزير بالإضافة إلى إثنان (سكرتير الوزير لشئون البرلمان)، وإثنان بدرجة وكلاء وزارة يتم تعيينهم بالاختيار مسئولين عن الخدمات العامة والأعمال الإدارية،ويتكون الجهاز الإدارى فى هذه الوزارة من:

**- سكرتارية الوزير** ***Minister's Secretariat***

وهى المسئولة عن تنفيذ كافة المسئوليات الإدارية مثل الشئون العامة، وشئون الأفراد، وتطوير تكنولوجيا المعلومات وعمل التقارير فى شكل معلومات منسقة حول كل المعلومات التى تساهم فى تطوير العملية التعليمية، كما تقوم بإجراء مسح شامل للبحوث التربوية، بالإضافة إلى اقتراح الميزانية العامة للوزارة، وتفعيل وتنظيم التعاون الدولى، وتزويد المركز الاستشارى التعليمى بالبحوث التى تتعلق بالتخطيط التربوى طويل الأمد.

ويتفرع من سكرتارية الوزير الأقسام التالية[1]:

- قسم شئون الأفراد. *Personnel Division.*
- قسم الشئون العامة. *General Affairs Division*
- قسم الحسابات والميزانية. *Budget and Accounts Division*
- قسم السياسة. *Policy Division*
- قسم الشئون الدولية. *International Affairs Division*

**- المدير العام للشئون الدولية:**

***Director General for International Affairs***

وهو يشغل منصب سكرتير الجمعية الدولية اليابانية لليونسكو،ويعتبر المسئول عن الارتقاء بأنشطة اليونسكو وكافة الأعمال المرتبطة بالتبادل الدولى الناجم عن اتفاقيات التعاون العلمى والتكنولوجى والمعاهدات الثقافية مع الدول الأخرى، كما يهتم بتطوير المعاهد والأبحاث العلمية وتفعيل وتنشيط عمليات البحث العلمى، وذلك من خلال توفير قاعدة عريضة من البيانات والإحصاءات التى تعتمد عليها المعاهد البحثية، بالإضافة إلى ذلك استقبال طلاب البحث العلمى الوافدين من الدول الأخرى والتى ترتبط مع اليابان باتفاقيات ثقافية[2].

**- مكتب سياسة التعلم مدى الحياة:**

***Lifelong Learning Policy Bureau***

فى سبيل تطوير الإصلاح التعليمى فى اليابان، فإن مكتب سياسة التعلم مدى الحياة ينتهج سياسة رئيسة لتدعيم الإصلاح التعليمى والارتقاء بالتعليم المستمر، كما يقوم هذا المكتب بإجراء الدراسات والتحليلات حول التعليم المحلى والدولى، ويحاول هذا المكتب الارتقاء بسياسات تكنولوجيا المعلومات وتطوير التربية الاجتماعية

---

(1)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Organization of MEXT (Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology as of 1 April 2002), Japan: Chiyoda-Ku Tokyo, 2002, p. 5.

(2)Ibid., p. 5.

وتدعيم التعليم المترلى (الداخلى)، والعمل على إتاحة الفرص المتعددة للتعليم المستمر مع مراعاة تكافؤ الفرص بين الجنسين على السواء، ويقوم المكتب أيضاً بتدعيم الجامعة المفتوحة وتقديم التعليم التدريبى المتخصص من خلال الكليات والتعليم المدرسى.

ويعتبر هذا المكتب مسئولاً عن تطوير التعليم والتربية الاجتماعية، بما فى ذلك التعليم خارج المدرسة بالنسبة للكبار، يشمل ذلك التدريب وتوفير القيادات، والإشراف على القاعات العامة والمتاحف والمكتبات وبيوت الشباب ومراكز الأطفال ومراكز تعليم النساء[1].

ويساعد المكتب فى القيام بهذه المهام الأقسام الفرعية التالية[2]:

- قسم تخطيط السياسة والتنسيق.

***Policy Planning and Coordination Division***

- قسم سياسة الإعلام التربوى والمعلومات.

***Education Media and Information Policy Division***

- قسم تخطيط البحث التحليلى.

***Analytical Research Planning Division***

- قسم ترويج التعليم مدى الحياة.

***Lifelong Learning Promotion Division***

- قسم التربية الاجتماعية ***Social Education Division***
- قسم تعليم المساواة بين الجنسين

***Gender Equality Learning Division***

- مكتب التعليم الأولى (الابتدائى) والثانوى

***Elementary and Secondary Education Bureau***

---

(١) عبد الغنى عبود وآخرون. التربية المقارنة والألفية الثالثة: الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمى الجديد. القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٠م، ص٣٩١.

**(2)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Organization of MEXT, Op. Cit., p. 5**

ويقوم هذا المكتب بالمهام التالية[1]:

- توفير النماذج والإرشادات للنظم القائمة على إدارة التعليم المحلـــى وخـــدمات المواطنين.
- تحديد مستويات المناهج التى تدرس فى المدارس الابتدائية والثانوية، وتوفير الكتب المدرسية التى توزع على الطلاب مجاناً.
- الاهتمام بشئون تأليف الكتب المدرسية وطبعها.
- الاهتمام بشئون المساعدات الخاصة للتعليم.
- تزويد من يهمه الأمر بالأدلة والإرشادات، فيما يتعلق بإدارة المدرسة، وأساليب التدريس، وإرشاد الطلاب وتوجيههم.
- إمداد المدارس بالوسائل والتجهيزات المدرسية اللازمة للعملية التربوية.

ويتفرع من هذا المكتب المكاتب الفرعية التالية والتى تعاونه فى القيام بالمهـــام السابقة وهى:

- قسم تخطيط التعليم الأولى (الابتدائى) والثانوى

***Elementary and Secondary Education Planning Division***

- قسم الشئون المالية ***Financial Affairs Division***
- قسم المنهج المدرسى ***School Curriculum Division***
- قسم شئون الطلاب ***Student Affairs Division***
- قسم تعليم مرحلة الطفولة المبكرة ***Early Childhood Education Division***
- قسم الدعم الخاص للتعليم ***Special Support Education Division***

---

(١) راجع فى ذلك:

- عبد الغنى عبود وآخرون. مرجع سابق، ص ص٣٩.

**- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Organization of MEXT, Op. Cit., p. 6.**

قسم التعليم الدولى *International Education Division*

قسم الكتاب المدرسى *Textbook Division*

قسم الأبنية المحلية والوسائل المساعدة

*Local Buildings and Equipment Aid Division*

- قسم التعليم الفنى وتعليم تكنولوجيا المعلومات

*Vocational Education and Information Technology Education Division*

قسم الأفراد التربويين *Education Personnel Division*

**- مكتب التعليم العالى** *Higher Education Bureau*

وهذا المكتب مسئول عن[1]:

- إعداد التقارير والخطط الرئيسة للجامعات ومؤسسات العلوم والبحوث.
- تقديم الاستشارة والمساعدة، فيما يتصل بالتعليم الجماعى.
- إنشاء الجامعات والكليات المتوسطة والكليات الفنية.
- وضع مواصفات التعليم والتدريب الفردى.
- رعاية الطلاب ومساعدتهم مادياً.

ويتفرع من هذا المكتب الأقسام الفرعية التالية[2]:

- قسم تخطيط سياسة التعليم

*Higher Education Policy Planning Division*

- قسم الجامعة. *University Division*
- قسم التعليم التقنى. *Technical Education Division*
- قسم التعليم الطبى. *Medical Education Division*

---

(١)عبد الغنى عبود وآخرون. مرجع سابق، ص ص٣٩٠.

(2)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Organization of MEXT, Op. Cit., p. 6.

- قسم شئون الطلاب. *Student Affairs Division*
- قسم تبادل الطلاب. *Student Exchange Division*
- قسم مؤسسات التعليم الخاص

*Private Education Institution Department*

**- مكتب سياسة العلوم والتكنولوجيا:**

*Science and Technology Policy Bureau*

ويقوم هذا المكتب بالوظائف التالية[1]:

- وضع السياسات الأساسية للعلوم والتكنولوجيا.
- تدريب الباحثين والفنيين فى مجال البحوث.
- تطوير المعاهد والبحوث العلمية، بالإضافة إلى تخطيط البرامج التى من شأنها مساعدة عمليات تطوير التدريب فى مجال البحوث.
- توفير نظم الأمان والمسح البيئى للتفاعلات الإشعاعية للأبحاث التجريبية.
- تجميع المعلومات فى مجال العلوم والتكنولوجيا ووضعها فى حيز التنفيذ.

ويتفرع من هذا المكتب الأقسام الفرعية التالية:

- قسم السياسة *Policy Division*
- قسم البحث والتنسيق

*Research and Coordination Division*

- قسم الأمان النووى *Nuclear Safety Division*
- قسم التخطيط والتقويم. *Planning and Evaluation Division*
- قسم شئون العلوم الدولية والتكنولوجيا.

*International Science and Technology Affairs Division*

- قسم سياسة معرفة البنية التحتية

*Knowledge Infrastructure Policy Division*

---

(1)Ibid., p. 6

**- مكتب ترويج البحث:** ***Research Promotion Bureau***

ويعد هذا المكتب مسئولاً عن ترويج البحوث العلمية من خلال المهام التالية[1]:

- تشجيع الاختراعات وتطوير تطبيق نتائج البحوث والتعاون بين الصناعات المختلفة من أجل وضع نتائج البحوث فى حيز التنفيذ العملى.
- تحسين بيئة البحث وتدعيم التركيب الداخلى للمعلومات البحثية.
- تشجيع وتدعيم البحوث العلمية المتعلقة بعلوم الحياة، وبحوث الإشعاع.
- ربط نتائج البحوث بقطاعات الإنتاج المختلفة فى المجتمع اليابانى والعمل على استفادة هذه القطاعات من نتائج البحوث العلمية.

ويتفرع من هذا المكتب الأقسام الفرعية التالية:

- قسم سياسة الترويج. ***Promotion Policy Division***
- قسم البحث البيئى والتعاون الصناعى ***Research Environment and Industrial Co- Operation Division***
- قسم المعلومات ***Information Division***
- قسم معاهد البحث العلمى ***Scientific Research Institutes Division***
- قسم علوم الحياة ***Life Sciences Division***
- قسم بحث الإشعاع ***Radiation Research Division***
- قسم مساعدة البحث العلمى ***Scientific Research Aid Division***
- قسم البحث الشامل والأساسى ***Basic and Generic Research Division***

---

(1)Ibid., pp. 6-7.

**- مكتب البحث والتنمية:**

***Research and Development Bureau***

ويعد هذا المكتب مسئولاً عن عمليات تطوير البحث والتنمية فى مجال مشروعات الوقاية من الكوارث والزلازل والبراكين، وأبحاث المحيط والأرض ومحطة الفضاء الدولية، وأبحاث تنمية واستغلال الفضاء، وتنمية القدرة النووية، والوقود النووى، والاستخدام السلمى للطاقة النووية.

ويتفرع من هذا المكتب الأقسام الفرعية التالية[1]:

- قسم سياسة البحث والتنمية

***Research and Development Policy Division***

- قسم بحث الزلازل ***Earthquake Research Division***
- قسم المحيط والأرض. ***Ocean and Earth Division***
- قسم سياسة الفضاء. ***Space Policy division***
- قسم الطاقة الذرية ***Atomic Energy Division***
- قسم بحث دورة الوقود النووى وتطويره

***Nuclear Fuel Cycle Research and Development Division***

**- مكتب الرياضة والشباب** ***Sports and Youth Bureau***

ويقوم هذا المكتب بالمهام التالية[2]:

- الاهتمام بالصحة العامة للأطفال والطلبة فى المدارس والجامعات من خلال تزويدهم بأساليب التربية البدنية السليمة، لتحسين الصحة العامة لهم، وحمايتهم، مع تطوير أساليب التغذية.

---

**(1) Ibid. p. 7.**

(٢)عبد الغنى عبود وآخرون. مرجع سابق، ص ص٣٩١

- الاهتمام بالتربية البدنية والرياضية، من خلال قيادات ومدربين أعدوا خصيصاً لذلك، واختيار نوعية جيدة تساهم فى إعداد النشء وكذلك تقديم المساعدة والنصيحة للمنظمات الرياضية غير الحكومية.

ويساعد المكتب فى القيام بالمهام السابقة الأقسام الفرعية التالية والتابعة له[1]:

- قسم تخطيط السياسة *Policy Planning Division*
- قسم الرياضة للجميع. *Sports-for- All Division*
- قسم الرياضة التنافسية. *Competitive Sports Division*
- قسم التربية الصحية المدرسية. *School Health Education Division*
- قسم الشباب. *Youth Division*
- قسم اللياقة البدنية. *Physical Fitness Division*
- قسم تنمية الشباب. *Youth Development Division*

**- مفوضية الشئون الثقافية**

***Commissioner for Cultural Affairs***

وهذه المفوضية مسئولة عن تطوير النشاطات والاهتمامات الثقافية، حيث تشمل وظائفها تطوير وتقدير الناحية العملية للموسيقى والفنون الجميلة، والفنون الأخرى، وأيضاً الفنون المحلية والثقافية، إضافة إلى المساعدة فى إنشاء المراكز الثقافية، وتشجيع الأعمال الفنية الخلاقة والمفوضية مسئولة أيضاً عن الشئون المتعلقة بالإشراف على الانتفاع من الممتلكات الثقافية اليابانية، كالتصميم والحجز والترميم، وفتح أماكن عامة للجمهور فى تلك الممتلكات[2]. كما أن المفوضية مسئولة عن تنمية

---

(1)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Organization of MEXT, Op. Cit., pp. 7-8.

(٢)عبد الغنى عبود وآخرون. مرجع سابق، ص ص٣٩٢

التبادل الثقافى الدولى، والترويج للكنوز الثقافية الوطنية، والمواقع التاريخية والآثـــار اليابانية، بالإضافة إلى تطوير أنظمة الطباعة والنشر، بالإضافة إلى ذلك أنها مسئولة عن كل ما يتعلق بالشئون الدينية، ويتبع هذه المفوضية الأقسام التالية والتى تساعدها على تحقيق الوظائف السابقة[1]:

- قسم تخطيط السياسة والتنسيق

***Policy Planning and Coordination Division***

- قسم الشئون الدولية. ***International Affairs Division***
- قسم حق الطبع. ***Copyright Division***
- قسم الشئون الثقافية ***Cultural Affairs Department***

ويتفرع من هذا القسم الأقسام الفرعية التالية:

* قسم الفنون والثقافة ***Arts and Culture Division***
* قسم اللغة اليابانية ***Japanese Language Division***
* قسم الشئون الدينية ***Religious Affairs Division***

- قسم الممتلكات الثقافية ***Cultural Properties Department***

ويتفرع من هذا القسم الأقسام الفرعية التالية:

* قسم الثقافة التقليدية ***Traditional Culture Division***
* قسم الفنون الجميلة ***Fine Arts Division***
* قسم المواقف والآثار ***Monuments and Sites Division***
* قسم العمارة والإنشاءات الأخرى.

***Architecture and Other Structures Division***

ويتبع المفوضية الثقافية بعض المؤسسات اليابانية الأخرى مثل:

---

(1)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Organization of MEXT, Op. Cit., pp. 7-8.

* المعهد القومى للغة اليابانية.

***National Institute for Japanese Language***

* المتاحف القومية للفنون ***National Museums of Art***

* المتاحف القومية. ***National Museums***

* معهد البحث القومى للممتلكات الثقافية

***National Research Institute of Cultural Properties***

**- مكتب الإدارة** ***Administration Bureau***

ويهتم مكتب الإدارة بما يلى[1]:

- الترخيص بإنشاء المدارس القضائية والشرعية للطلبة.
- المساعدة فى تطوير المعاهد التعليمية الخاصة.
- تقديم برامج الرعاية الاجتماعية للطلاب المعلمين (طلاب كليات التربية)، ولطلاب الوظائف المساعدة فى التعليم، وتجهيز الأدوات والمساعدات بالمدارس الحكومية والمحلية.

وفى ضوء العرض السابق لمكونات وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا يتضح عمق وأهمية الأدوار التى تقوم بها هذه الوزارة من أجل إدارة وترقية وتطوير وتحديث النظام التعليمى فى اليابان، على كافة مستوياته المؤسسية والاجتماعية والثقافية والعلمية، وشئون المعتقدات.

ومع بداية القرن الحادى والعشرين تبنت الوزارة استراتيجية شاملة اشتملت على المهام التالية[2]:

---

(١)عبد الغنى عبود وآخرون. مرجع سابق، ص ص٣٩١

(2)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Creating the Dreams for Japan's Tomorrow: The Role of the Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002, pp. 1-2.

- إعداد وتنظيم السياسة التعليمية على أساس الاستراتيجية الشاملة والمعدة بواسطة مجلس سياسة العلوم والتكنولوجيا ***Council of Science and Technology Policy*** والتى تتضمن إعداد وتطوير خطط التنمية.
- تحقيق الاتساق والتوحيد بين البحوث والدراسات الرئيسة والعلوم والتكنولوجيا لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين.
- تأكيد وتدعيم البيئات البحثية المبدعة.
- الارتقاء بالمشروعات التنموية التكنولوجية.
- الارتقاء بالتبادل الثقافى الدولى.
- تحسين وتدعيم حق النشر والطبع الذى يعمل كأساس للارتقاء بالثقافة اليابانية.
- إدراك وتشجيع الحياة الرياضية.
- إدارة التعليم الأولى والثانوى فى ضوء احترام استقلال المناطق والمدارس.
- تطوير النظام المدرسى تمشياً مع تطورات القرن الحادى والعشرين وملاحقة السباق الدولى فى هذا المجال.
- التنمية السليمة للشباب.
- الارتقاء بإصلاح التعليم من أجل تدعيم وتطوير الإنسان الياباني.
- تدعيم وتنمية التعليم مدى الحياة (المستمر) فى المجتمع الياباني.

ومن أجل تطوير تنمية وتقدم المجتمع الياباني فى القرن الحادى والعشرين، كان من الضرورى إصلاح النظام التعليمى، صدر التقرير النهائى الصادر فى الثانى والعشرين من ديسمبر عام ٢٠٠٢م للجمعية الوطنية لإصلاح التعليم تحت إشراف رئيس الوزراء الياباني والذى تضمن وضع استراتيجية جديدة للإصلاح التعليمى فى

القرن الحادى والعشرين، وتم فيها تحديد الخطوات الإجرائية اللازمة لتحقيق الإصلاح التعليمى، والتى من أهمها ما يلى[1]:

- تحسين الكفاءة المدرسية الأساسية للطلاب من خلال مواد دراسية سهلة الفهم.

ولتحقيق ذلك يتطلب ما يلى:

- تأسيس الفصل المدرسى ليستوعب عشرين طالب فقط للمواد الأساسية وإنشاء نظام للتيسير على الطلاب، وذلك لتوفير بيئة تعليمية جيدة للجيل الجديد.
- إنشاء نظام تعليمى يساعد على تنمية القدرات الفردية لدى الطلاب.
- تنفيذ الإنجازات الأكاديمية الوطنية.

- تدعيم اليابانيين ذوى العقول المتفتحة من خلال المشاركة الفعالة فى المجتمع والبرامج التعليمية المتعددة.
- تحسين البيئة التعليمية للوصول بها إلى بيئة ممتعة وخالية من التوترات.
- تشجيع إنشاء المدارس بواسطة الاباء والمجتمع.
- تدريب المعلمين كمحترفين للتعليم.
- الارتقاء بالمؤسسات الجامعية فى ضوء المعايير الدولية.
- وضع رؤية تعليمية جيدة للقرن الحادى والعشرين وتحسين أساسيات التعليم

### ٥- المجلس المركزى للتعليم *Centeral Council for Education*

تم إنشاء هذا المجلس فى يونيو عام ١٩٥٢م كمنظمة استشارية دائمة لوزير التعليم، تقوم بدراسة ومناقشة كافة القضايا الهامة والمتعلقة بالتعليم اليابانى، بالإضافة إلى قيامه بإجراء البحوث والدراسات حول القضايا التعليمية ذات الطابع القومى، والعمل على تدعيم وتشجيع التعليم مدى الحياة.

---

(1)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Education Reform Plan for the 21st Century Rainbow Plan: The Seven Priority Strategies. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2004, p. pp. 14-15.

وقامت وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا بإعادة بناءه فى السادس من شهر يناير عام ٢٠٠١م، بهدف تفعيل وتنشيط هذا المجلس ليقوم بالمهام والوظائف المكلف بها، ويضم فى عضويته ثلاثين عضواً لهم خبرة أكاديمية واسعة.

ويتفرع من هذا المجلس الأقسام الفرعية التالية[1]:

- القسم الفرعى للنظام التعليمى.

***Subdivision on Education System***

- القسم الفرعى للتعليم مدى الحياة.

***Subdivision on lifelong Learning***

- القسم الفرعى للتعليم الابتدائى الثانوى

***Subdivision on Primary and Secondary Education***

- القسم الفرعى للجامعات ***Subdivision on Universities***

-قسم الفرعى للشباب والرياضة ***Subdivision on Sports and Youth***

ويتبع هذا المركز عدة قطاعات تشرف عليها اللجنة العامة التابعة للمركز من أهمها من يلى[2]:

- قطاع الإصدارات الأساسية ***Basic Issues Section***
- قطاع البرنامج التربوى. ***Educational Program Section***
- قطاع رعاية المعلم. ***Teacher Fostering Section***
- قطاع الخطط المستقبلية. ***Future Plans Section***
- قطاع النظام. ***A System Section***
- قطاع الخريجين ***A Graduate Section***

---

(1)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Reborn Central Council for Education: Comparison Between New and Old Councils. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2001, p. 16.

(2)Ibid. p. 17

ومن أعمال المجلس المركزى للتعليم إصدار أول تقرير فى فبراير ٢٠٠١م عن التعليم للعصر الجديد، وإصدار التوجيهات حول الخطة الأساسية للارتقاء بالتعليم، والقانون الأساسى للتعليم لمواجهة العصر الجديد، بالإضافة إلى قيام المجلس بإدارة الندوات والمؤتمرات منذ مايو ٢٠٠١م، والتى تناولت خدمات أنشطة الشباب وإصلاح مستقبل التعليم العالى فى اليابان.

### ٦- مجلس العلوم والتكنولوجيا

### *Council for Science and Technology*

وقد تم تأسيس هذا المجلس فى يناير ٢٠٠١م، وهو مجلس استشارى لوزير التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا، وهو يهتم بالدراسات والبحوث فى مجال العلوم والتكنولوجيا، ويتضمن هذا المجلس ستة أقسام فرعية وهى[1]:

- القسم الفرعى للتخطيط البحثى والتقويم.

***Undivision Research Planning and Evaluation***

- القسم الفرعى لدراسة المصادر. ***Undivision Resource Study***
- القسم الفرعى للتكنولوجيا. ***Undivision Technology***
- القسم الفرعى للتطور المحيطى ***Undivision Ocean Development***
- القسم الفرعى الجيوديسيا (علم دراسة شكل الأرض وقياس سطحها)

***Undivision Geodesy***

- القسم الفرعى للمهندسين المحترفين

***Undivision Professional Engineers***

---

**(1)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Council for Science and Technology. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002, p. 61.**

**٧- مجلس الشئون الثقافية** ***Council for Cultural Affairs***

بالتزامن مع الإصلاح الإدارى للحكومة المركزية اليابانية، ومع بداية الألفية الثالثة أنشئ مجلس الشئون الثقافية- وهو منبثق من مفوضية الشئون الثقافية- والذى يضم بداخله عدة مجالس فرعية هى[1]:

- مجلس اللغة القومية. ***The National Language Council***
- مجلس حقوق الطبع ***The Copyright Council***
- مجلس حماية الممتلكات الثقافية

***The Council for Protection of Cultural Properties***

لجنة اختيار المنح الثقافية

***The Committee for Selection of Cultural Awards***

ويقوم هذا المجلس بالمهام التالية:

- نشر وتعزيز الثقافة اليابانية.
- الإشراف على الممتلكات الثقافية اليابانية.
- تطوير التعاون الدولى فى مجالات التعليم والعلوم والثقافة وتطوير وتعميق هذه العلاقات.
- تطوير النشاطات والاهتمامات الثقافية المتنوعة.
- نشر وتدعيم اللغة القومية.

**٨- المجلس الاستشارى لإصلاح التعليم**[2]:

***Education Reform Advisory Council***

وهذا المجلس تم تأسيسه أو إعادة تشكيله فى ٢٥ يونيو عام ٢٠٠١م، بعد ما كان يطلق عليه المجلس القومى للإصلاح التعليمى الذى تم إنشاءه فى عام ١٩٨٤م،

---

(1)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Council for Cultural Affairs. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2003, p. 2.

(2)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Educational Reform Advisory Council. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002, p.6.

والذى كان يعد مجلساً استشارياً لرئيس الوزراء اليابانى لمناقشة كافة الجوانب المتعلقة بالسياسة التعليمية. ويتكون المجلس الاستشارى لإصلاح التعليم من عشرة أعضاء على الأقل من المستشارين وممثلين للآباء الذين على دراية بالمشكلات والتحديات التى تواجه التعليم اليابانى.

ويهتم هذا المجلس بعملية تطوير وإصلاح التعليم فى ضوء متطلبات الألفية الثالثة، والإرتقاء بمستوى أداء وكفاءة أعضاء هيئة التدريس العاملين فى مختلف المؤسسات التعليمية، وذلك من خلال رفع المستوى الأكاديمى والثقافى والتربوى لكل هؤلاء، بالإضافة إلى إتاحة كافة الفرص للتعاون الوثيق بين المؤسسات التعليمية والمجالس المحلية والمجتمع.

وأصدر هذا المجلس تقريراً عن إصلاح التعليم للقرن الحادى والعشرين، وجاء فى مقدمة هذا التقرير بأن التعليم تأسيس وسياسة للأمة اليابانية لمدة مائة عام قادمة، وأن اليابانيين فى أمس الحاجة إلى دفعة قوية إلى الأمام لإصلاح التعليم حتى يصبح مناسباً للسنوات القادمة.

### ٩- المعهد القومى للتعليم بوسائل الإعلام المتعددة:

### *The National Institute of Multi- Media Education*

ويعمل هذا المعهد كمركز رئيسى للتعليم عن بعد باستخدام وسائل الإعلام المتعددة، وذلك من خلال مواجهة عصر المعلومات والتعريف بكيفية الإفادة من إمكانيات أجهزة الإعلام والمعلومات، والتعريف بأساليب استخدام المعلومات، والعمل على التصدى للآثار الجانبية لانتشار تكنولوجيا المعلومات، كما يهتم هذا المعهد بتنويع مصادر التعلم، واستخدام استراتيجيات وطرق تدريس متنوعة.

ويقدم هذا المعهد برامجه على النحو التالى[1]:

---

(1)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. The National Institute of Multi-Media Education. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002, p. 23.

- تقديم برامج دراسية من خلال الأقمار الصناعية وشبكة المعلومات الدولية.
- تقديم برامج دراسية فى مجال تطوير طرق التدريس من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

ويوفر هذا المعهد تعليم عالى (على مستوى الجامعة) يطلق عليه التعليم عن بعد وذلك من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية الميكانيكية والإلكترونية، المطبوعة والمسموعة والمرئية، وما استحدث حالياً فى التعلم الإلكترونى والتعليم الافتراضى.

ومن المعترف به أن التحدى الكبير بالنسبة للتعلم عن بعد هو كيفية توفير موقف تعليمى تتم إدارته بصورة تعاونية لعدد كبير ومتنوع من الطلاب، وكذلك لعدد من الإداريين وأعضاء هيئة التدريس. لذا يولى المعهد جانب كبير من الأهمية بعمليات التخطيط والتنظيم للتعليم عن بعد، بحيث تتضمن برامج التعليم عن بعد درجة من الانفتاح تتعلق بحرية اختيار المكان والوقت وسرعة التعلم، حتى يمكن وصول البرامج التعليمية للمرأة بالمنزل، والرجال والنساء من العاملين غير المتفرغين برغم وجودهم قرب المؤسسات التعليمية، ولكن بدون القدرة على الاستفادة منها، مثل المعلمين الذين يحتاجون إلى الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة، أو التعرف على أساليب التدريس الحديثة أو غير ذلك.

والخلاصة يمكن القول بأن هذا المعهد يتولى مهمة تحقيق التعليم عن بعد لكافة المراحل التعليمية (مرحلة التعليم قبل الجامعى ومرحلة التعليم الجامعى)، وذلك باستخدام التقنيات الحديثة للاتصال.

وفى ضوء ما سبق يتضح أن مجموعات الإداريين على المستوى القومى فى اليابان تتيح مشاركة العديد من فئات المجتمع، ويؤدى ذلك إلى أن يكون التخطيط التعليمى على المستوى القومى مراعياً متطلبات هذه الفئات وغيرها من الهيئات العامة الممثلة لمختلف الأنشطة الاجتماعية والعلمية والرياضية والثقافية والتكنولوجية، الأمر

الذى يوضح النهج الديمقراطى للسياسة التعليمية فى اليابان، والمشـــاركة الفعالـــة فى اتخاذ القرار التربوى لتنفيذ هذه السياسة على المستوى القومى.

## ثانياً: الإدارة التعليمية على المستوى الإقليمى:

### مقدمة:

أرسى الدستور اليابانى الذى أخذ طريقه إلى التنفيذ عـــام ١٩٤٧م المبـــادئ المنظمة لحاجات الجماهير المحلية التى تحدد بواسطة القانون، وذلـــك طبقـــاً لمبـــادئ وأهداف الحكم المحلى.

وقد نصت المواد التالية من الدستور على ما يلى[١]:

- **مادة (٩٢)**: يحدد القانون بالموافقة مع مبدأ الحكم الذاتى المحلى اللوائح الخاصـــة بتنظيمات وأعمال الكيانات العامة المحلية.
- **مادة (٩٣)**: تشكل الأجهزة المحلية مجالس من بين أعضائها البارزين وذلك طبقـــاً للقانون- وجميع الرؤساء التنفيذيين لتلك الأجهزة وأعضاء المجـــالس، وبعض الأعضاء المحليين الرسميين الآخرين المحـــددين طبقـــاً للقـــانون ينتخبون انتخاباً مباشراً بواسطة جماهير الشعب فى مجتمعاتهم المحلية.
- **مادة (٩٤)**: أن الأجهزة المحلية تمتلك الحق فى إدارة ممتلكاتها وتضع لذلك الأنظمة الملائمة من خلال القانون.
- **مادة (٩٥)**: أن أى قانون خاص يمكن تطبيقه فقط فى جهاز مجلـــس واحـــد، ولا يمكن إقراره بواسطة البرلمان (الدايت)- إلا بعد موافقة أغلبية المنتخبين مواطنى هذا الجهاز، ولابد أن يكون متمشياً مع روح القانون.

---

(١) راجع فى ذلك:

- أحمد محمد المصرى. الإدارة المحلية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشـــر والتوزيع، ١٩٨٦، ص١٧٨.
- عبد المنعم السبكى. مرجع سابق، ص ٥١.

أى أن المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه الدستور اليابانى هو صوت الديمقراطية الصحيحة الذى يجب أن يكون قاعدة أصلية للحكم المحلى، ويمكن القول بأن نظام الحكم المحلى الجديد برز إلى الوجود متأثراً إلى حد كبير بنظام الحكم فى الولايات المتحدة الأمريكية، وصدر قانون الحكم المحلى مع دستور عام ١٩٤٧م- وهو يعبر عن الملامح الرئيسة لأعمال الحكومات المحلية المستهدفة منها، كما صدرت عدة قوانين أخرى مثل قانون الخدمة العامة عام ١٩٥٠م- وقانون الانتخاب، وقانون الميزانية المحلية عام ١٩٤٨م- وعدة قوانين أخرى، وذلك لتأكيد جذور قانون الحكم المحلى.

وقد هدف القانون إلى العمل على رفاهية المواطنين اليابانيين وسيادتهم، كما وضع القانون أساساً لمواجهة الحاجات المحلية للإنسان اليابانى ليس فقط لهذا السبب، ولكنه قام أيضاً لتنفيذ السياسات القومية، ولقد لعبت الحكومة المحلية دوراً كبيراً وهاماً فى تصنيع اليابان[١].

وهناك عدة قوانين أخرى تؤكد جذور نظام الحكم المحلى فى اليابان، من أهمها قانون الحكم المحلى الذى صدر فى نوفمبر عام١٩٥٢م، والذى تضمن تكوين مجالس للتعليم فى كل ولاية ومدينة وقرية، وكيفية تشكيلها وتمويلها، والعلاقة بين هذه المجالس والأجهزة الحكومية المحلية، كما أصدر البرلمان اليابانى صيغة مبدئية لنظام ومهام السلطات التعليمية المحلية،وذلك فى الثانى من شهر يونيو ١٩٥٦م،ووضعت هذه الصيغة موضع التنفيذ فى أول أكتوبر عام ١٩٥٦م[٢].

وتنقسم الحكومة المحلية فى اليابان إلى مستويين:

---

(١) أحمد محمد المصرى. مرجع سابق، ص ١٧٨.

(2)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Educational Administration and Finance. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2001, pp. 1-2.

- المحافظات وهى فى الدرجة الأولى.
- البلديات وهى فى الدرجة الثانية.

وقد تأثرت إدارة التعليم فى اليابان بهذا التقسيم وهذا ما سنتناوله بشئ من التفصيل وذلك على النحو التالى:

يصل عدد الولايات أو المحافظات فى اليابان إلى ٤٧ ولاية (أو محافظة)، منها أربع محافظات كبيرة وهى: محافظة طوكيو ***Tokyo***، محافظة هوكايدو ***Hokkaido***، محافظة أوساكا ***Osaka***، ومحافظة كيوتو ***Kyoto***. أما باقى المحافظات وعددها ٤٣ محافظة، وتشكل كل محافظة فى مجموعها عدة وحدات محلية تشتمل على عدد من البلديات فى نطاق حدودها، وأن التنظيم الداخلى للمقاطعات والبلديات يرتكز أساساً على عدة مبادئ تكون فى مجموعها النظام الرئاسى،وتجانس الأجهزة التنفيذية حيث يخضع النظام الرئاسى– الرؤساء التنفيذيون(المحافظ أو العمدة)– وأعضاء المجالس فى المقاطعات والبلديات لعملية الانتخاب المباشر بواسطة المواطنين ومدة الرئاسة أو العضوية أربع سنوات[١].

**– المحافظ** ***Governor***

يُعد المحافظ مسئول عن تأدية بعض الوظائف كجزء لا يتجزأ من السلطة التنفيذية الممثلة فى مجلس الوزراء،وهو فى ذلك يخضع لرقابة وإشراف الوزير المختص (وزير الشئون المحلية)، حيث ورد فى المادة (٤٨) من قانون الحكم المحلى: لوزير الشئون المحلية أن يلجأ إلى تقديم المحافظ أو العمدة إلى المحاكمة– مفوضاً من الدولة– إذا جانبهما الصواب فى تنفيذ سياسة الدولة[٢].

(١) أحمد محمد المصرى، مرجع سابق، ص ١٨٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٨٣.

وقد أوضح قانون الحكم المحلى أن المحافظ يعمل كوكيل للدولة،وذلك من خلال ما ورد فى المواد التالية من القانون[1]:

- **مادة (١٤٨)**: أن الرئيس التنفيذى المحافظ أو العمدة عليه أن ينفذ ويدير الشئون العادية المتعلقة بالجهاز المحلى طبقاً لسياسة الدولة.
- **مادة (١٥٠)**: أن المحافظ أو العمدة "المدينة الكبيرة- المدينة الصغيرة- القرية" كوكيل للدولة مكلف بتنفيذ الشئون الإدارية تحت إشراف الوزير المختص وتوجيهه بالنسبة للمحافظ،وتحت إشراف ورقابة المحافظ بالنسبة للعمدة.

ويمارس المحافظ السلطات والاختصاصات التالية[2]:

- الإشراف الإدارى على جميع الشئون المتعلقة بالجهاز الذى يشرف عليه ما عدا بعض الميادين المختصة التى يتم إدارتها والإشراف عليها بواسطة أجهزة تنفيذية أخرى كمجلس التعليم ***Board of Education***، ولجنة إدارة الانتخابات، حيث فوضت تلك المجالس واللجان فى اختصاصات الحكومة المركزية.
- دعوة مجلس المحافظة أو البلدية للانعقاد، وإعداد وتجهيز مشروع الميزانية.
- تعيين الأعضاء فى الأجهزة التنفيذية الأخرى كأعضاء مجلس التعليم، وأعضاء لجنة الأمن العام، ولجان شئون العاملين، وبقية أعضاء الأجهزة المعاونة الأخرى مثل نائب المحافظ،ونائب العمدة، وأمين الخزينة،ورئيس الحسابات، ولابد أن يحصل المحافظ على موافقة مجلس المحافظة فى تعيين هؤلاء الأعضاء.
- القيام بأداء دور تنفيذى هام لبعض الأعمال المركزية تحت إشراف ورقابة الوزراء- بصفتهم جهازاً للحكومة القومية، مثل إنجاز بعض الشئون الإدارية،ورفع مستوى المعيشة، وتطوير الرعاية الاجتماعية للشباب، والوقاية من الأمراض

---

(١) المرجع السابق، ص ١٨٤.

(٢) المرجع السابق، ص ص١٨٦-١٨٨.

الوقائية، وتعمير وإصلاح الطرق الرئيسية، وتخطيط المدن، وتسجيل تعداد السكان، بالإضافة إلى بعض الأعمال الأخرى التى توكله أو تفوضه فيها الحكومة المركزية.

**- مجلس التعليم** ***Board of Education***

يوجد بكل محافظة أو ولاية أو مقاطعة مجلس للتعليم يعتبر السلطة التعليمية المركزية فى هذه المحافظة، ويعتبر مجلس التعليم مسئول عن إدارة كل ما يتعلق بشئون التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا فى المحافظة أو الإقليم، ويعين مجلس التعليم بالمحافظة أو المقاطعة مراقباً عاماً للتعليم على مستوى المحافظة، وللمراقب صلاحيات واسعة حيث يعتبر المراقب العام للتعليم الرئيس التنفيذى للتعليم بالمحافظة أو المقاطعة.

ويتكون مجلس التعليم من ستة أعضاء بدلاً من خمسة أعضاء يعينهم المحافظ بموافقة مجلس المحافظة أو الإقليم،وذلك فى ضوء قرار مجلس الوزراء الصادر فى مايو ١٩٩٨م[١]، وذلك بهدف تفعيل الإدارة التعليمية على المستوى الإقليمى، فقد تضمن هذا القرار النقاط التالية[٢]:

- إلغاء الموافقة على تعيين بعض الأفراد داخل إطار قانون الإصلاح التعليمى والخاص بالإدارة المحلية.
- إصلاح النظام التعليمى وتقديم التوجيه والإرشاد للحكومات المحلية وذلك بما يتفق مع احتياجات الإدارات المحلية.

---

(1)Atsuko Toyma. Minister of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Independent and Active Local Educational Administration. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002, p.5

(2)Ibid., pp. 5-6.

- السماح بزيادة عدد أعضاء مجالس التعليم فى المحافظات أو المقاطعات، وخاصة فى المناطق النائية من خمسة أعضاء إلى ستة أعضاء مع الأخذ فى الاعتبار وجهات النظر المختلفة للإدارات التعليمية.
- إلغاء سلطة الإدارات التعليمية المتعلقة بالفردية والاستقلالية فى التعليم.

واستجابة لقرار مجلس الوزراء تم إعادة تفعيل دور مجالس التعليم،وذلك من خلال إصدار قانون تنظيم الوظائف داخل الإدارات التعليمية على المستويين الإقليمى والمحلى فى يونيو ٢٠٠١م،والذى بدأ العمل به فى الحادى عشر من يناير ٢٠٠٢م، حيث تضمن هذا القانون ضرورة تفعيل دور مجالس التعليم لتحقيق المواءمة بين وجهات النظر المختلفة لأولياء الأمور والقائمين والمسئولين عن التعليم، ومن أهم الإصلاحات التى تضمنها القانون ما يلى[1]:

- يجب على الحكومات المحلية أن تعطى اهتماماً بعملية التنوع بين أعضاء المجالس التعليمية،وتخصيص عضواً يهتم بشئون الطفل– العضو السادس فى التشكيل الجديد لمجلس التعليم– من أعضاء مجلس التعليم بالمحافظة أو المقاطعة.
- يجب أن تكون اجتماعات مجالس التعليم بالمحافظات أو المقاطعات مفتوحة وتتح الفرصة أمام أفراد الشعب للمشاركة.
- ضرورة تشكيل لجنة استشارية للجمهور داخل المجالس التعليمية.
- ضرورة ارتباط قضايا التعليم ارتباطاً وثيقاً بوعى واحتياجات أفراد المجتمع، وأن ينظر كل فرد إلى التعليم على أنه قضيته الخاصة.

وقد عقدت عدة مؤتمرات لإصلاح التعليم فى اليابان فى ثمانين مناسبة فى سبع وأربعين مقاطعة فى اليابان، وذلك منذ بداية خطة وبرنامج الإصلاح التعليمى فى

---

(1)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Revitalization of Boards of Education. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2003, pp. 1-2.

القرن الحادى والعشرين فى نهاية شهر يوليو ٢٠٠١م، حيث شارك فى هذه المؤتمرات حوالى ٤٥٥٤٠ مشارك يابانى، وتقوم المحافظات أو المقاطعات اليابانية بالمشاركة الفعالة والجادة من خلال مجالس التعليم بها بوضع خطط مقترحة لإصلاح التعليم بكل محافظة أو مقاطعة، وذلك بما يتفق مع ظروفها واحتياجاتها المحلية.

وتقوم المجالس التعليمية بالمحافظات أو المقاطعات اليابانية بمبادرات عديدة ترتبط مع التقدم المنشود الذى تسعى إليه الحكومات المحلية لإصلاح التعليم، فعلى سبيل المثال هناك أربعون مقاطعة ومدينة أعدت خطط حديثة لإصلاح التعليم، ومن أهم هذه المقاطعات والمدن[1]: هوكايدو ***Hokkaido***، أومورى ***Aomori***، إيوات ***Iwate***، مياجى ***Miyagi***، ياماجاتا ***Yamagata***، هيروشيما ***Hiroshima***، أوكاياما ***Okayama***، ميازاكى ***Miyazaki***، إهيم ***Ehime***، طوكيو ***Tokyo***، نارا ***Nara***.

وتضمنت مبادرات الإصلاح التعليمى لهذه المقاطعات خطط وبرامج مقترحة لإصلاح التعليم على المستويين الإقليمى والمحلى والتى من أهمها ما يلى[2]:

- خطة إرشاد إصلاح التعليم فى كوماموتو.
- برنامج الإصلاح التعليمى فى هيوجو.
- نحو خلق مدارس يثق فيها المجتمع فى سايتاما.
- خطة الارتقاء بالمدارس العليا للقرن الحادى والعشرين فى سايتاما.

---

(1)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. List of Programs Concerning Educational Reform in Prefectures and Designated Cities. Survey by MEXT. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002, pp. 1-4.

(2)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. New Initiative for Educational of Reform Taken by Local Communities. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002, pp. 68-72.

وبرامج أخرى متنوعة ومتعددة بتعدد المقاطعات والمدن من أجل إصلاح التعليم، الأمر الذى يتطلب من كل منطقة وضع برامج مختلفة تعكس خصائص وملامح كل مقاطعة ومدينة مثل:

- البرامج التى تبادر بها مجالس التعليم والأقسام الحكومية من أجل رقى التعليم.
- برامج لتطوير إصلاح التعليم التى تضع فى الاعتبار مسئولية المواطنين الفعالين من خلال وضع خطط التعليم.
- وضع نظام للتعليم المحلى ومساندة تضافر الجهود بين المدارس والمجتمعات المحلية.

ومن خلال العرض السابق يمكن تحديد وظائف مجلس التعليم بالمقاطعة أو المحافظة فى النقاط التالية[1]:

- إدارة وتنظيم التعليم على مستوى المقاطعة فى مستوياته المختلفة من دور الحضانة ورياض الأطفال وحتى التعليم الجامعى والعالى، بالإضافة إلى مؤسسات ومعاهد ذوى الاحتياجات الخاصة والتدريب المهنى.
- الإشراف على كافة مؤسسات التعليم التابعة لمجالس التعليم المحلية والتى تقع فى الحدود الجغرافية للمحافظة أو المقاطعة.
- تبنى برامج الإصلاح التعليمى بالمقاطعة والتى نادت بها وزارة التعليم على المستوى القومى لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين.

---

(١) راجع فى ذلك:

- **Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Examples of Initiatives to Create Morements Among Prefectual Citizens. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002, pp. 6-8.**
- **Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Education Reform Programs at Local Levels: Programs Initiated by Local Governments. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002, pp. 1-2.**

- الإشراف على تمويل التعليم على مستوى المقاطعة والمحليات البلدية التابعة لهـــا، وتحديد الميزانية التى تتطلبها العملية التعليمية بالمقاطعة.
- الارتقاء بالبرامج الثقافية بالمقاطعة والعمل على نشرها من خلال وسائل الإعلام المختلفة، مما يساعد على زيادة وعى المواطنين.
- تعيين المعلمين والإداريين بالمؤسسات التعليمية، أو إقصاء بعضهم بسبب التقصير أو الإدانة ونشر دليل إدانتهم فى الصحف القومية.
- الإشراف على برامج تدريب المعلمين، والقـــائمين علـــى العمليـــة التعليميـــة بالمؤسسات التعليمية فى نطاق المحافظة أو المقاطعة.
- تلقى التقارير من مجالس التعليم المحلية بالبلديات والتى تتضمن أحوال التعليم فى هذه المناطق المحلية،وتقديم النصح والإرشاد والتعليمات لهذه السلطات التعليمية المحلية لتصحيح مسارها وتطوير وإصلاح التعليم وفقاً لسياسة الإصلاح التعليمى التى تتبناها اليابان حالياً.
- الموافقة على إنشاء المؤسسات التعليمية اللازمة لتلبية احتياجات المقاطعة من توفير فرص التعليم فى مراحله المختلفة.
- صرف أجور العاملين بالمؤسسات التعليمية من معلمين وإداريين وفنيين وعمـــال وغير ذلك.
- تزويد من يهمه الأمر بالأدلة والإرشاد، فيما يتعلق بإدارة المدرســـة، وأســـاليب التدريس، وإرشاد الطلاب وتوجيههم،... إلخ.
- نشر الوعى التربوى لدى المواطنين بأهمية المشاركة الفعالة مـــن أجـــل تطـــوير وإصلاح التعليم بالمقاطعة.
- إعداد البرامج الخاصة بتنظيم النظام الإدارى للتعليم المحلى بالمقاطعة والبلـــديات المحلية التابعة لها.

- إدارة اجتماعات المجلس التعليمى وجعلها مفتوحة أمام المواطنين بالمقاطعة لإطلاعهم على كل ما يتعلق بشئون التعليم، والتعرف على مقترحاتهم ومشكلاتهم والعمل على مساعدتهم فى حلها.
- تكوين لجان استشارية من المواطنين تتبع المجلس التعليمى تهدف إلى تجميع آراء ومقترحات المواطنين حول التعليم وإصلاحه بالمقاطعة.

## ثالثاً: الإدارة التعليمية على المستوى المحلى:

يتم تصنيف البلديات المحلية فى اليابان إلى مدن كبيرة ومدن متوسطة وقرى حسب تعداد السكان والنشاط الصناعى والتجارى. وبلغ عدد الوحدات المحلية فى اليابان فى أبريل ١٩٩٠م، ٣٢٩٣ وحدة محلية كبيرة، ٢٣ حياً خاصاً فى طوكيو، و٢٠٠٣ بلديات صغيرة، بالإضافة إلى ٥٨٧ قرية، ٦٣٣ مدينة(١).

وتعتبر البلديات الوحدات الأساسية للحكم المحلى لأنها على علاقة مباشرة ودائمة بالجماهير، وليس هناك فرق جوهرى من حيث الاختصاصات والسلطات بين المدن الكبيرة والمدن الصغيرة والقرى- ولكن المدن الكبيرة على أى حال- مسئولة مسئولية كبيرة ولها اختصاصات أكثر من المدن الصغيرة والقرى(٢).

ويعتبر عمدة البلدية رئيس للأجهزة المحلية، وهو الرئيس التنفيذى للبلدية، ويشرف على كل شئون البلدية، ويتم انتخابه من قبل المواطنين لمدة أربع سنوات، والمجلس المحلى للبلدية هو الممثل الشرعى للأجهزة المحلية، وأعضاء المجالس المحلية منتخبون انتخاباً مباشراً بواسطة المواطنين،ويحدد أعضاء كل مجلس بواسطة قانون

---

(١) سمير محمد عبد الوهاب. النظم المحلية: إطار عام مع التركيز على النظام المحلى المصرى. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٦٣

(٢) أحمد محمد المصرى. مرجع سابق، ص ص١٧٩-١٨٠.

الحكم المحلى الياباني، ويمكن زيادة عدد الأعضاء أو إنقاصهم عند الضرورة حيث يتوقف عدد الأعضاء على حجم ومساحة وتعداد سكان البلدية،ويوجد بكل بلدية مجلس محلى للتعليم،ولجنة إدارة الانتخابات المحلية[١].

وتتلخص اختصاصات عمدة البلدية فى النقاط التالية[٢]:

- تعيين مراقب عام التعليم المحلى والذى يرأس مجلس التعليم المحلى بالبلدية.
- التعاون مع مجلس التعليم المحلى فى إدارة شئون التعليم على مستوى البلدية.
- الإشراف على الشئون الثقافية والمكتبات والمتاحف التى تقع فى حدود البلدية.
- الموافقة على إنشاء المؤسسات التعليمية بناءاً على اقتراح مجلس التعليم المحلى لتلبية احتياجات ومتطلبات التعليم فى نطاق البلدية.
- تقديم التسهيلات الإدارية مثل الموافقة على تعيين المعلمين والفنيين والإداريين بالمؤسسات التعليمية فى ضوء اقتراحات مجلس التعليم المحلى.
- التنسيق مع مجلس التعليم المحلى فى إعداد مشروع الميزانية الخاصة بالتعليم على المستوى المحلى.

**مجلس التعليم المحلى** ***Local Board of Education***

ويرأس هذا المجلس مدير أو مراقب عام للتعليم على مستوى البلدية والذى يتم تعيينه لمدة أربع سنوات بعد انتخابه من بين أعضاء مجلس التعليم المحلى، ويوافق على تعيينه عمدة البلدية، ويكون مراقب التعليم مسئولاً عن كل ما يتعلق بشئون التعليم وتنفيذ ومتابعة السياسات التعليمية والمقترحات والتوصيات التى يقرها مجلس التعليم المحلى.

---

(١) سمير محمد عبد الوهاب. مرجع سابق، ص ٦٤.

(٢) أحمد محمد المصرى. مرجع سابق، ص ١٨٧.

ويتكون مجلس التعليم المحلى من ستة أعضاء يعينهم عمدة البلدية بعد موافقة مجلس الحكم المحلى للبلدية لمدة أربع سنوات، كما هو الحال بمجلس التعليم على مستوى المحافظة أو المقاطعة(١).

وقد تم حديثاً إجراء تعديلات فى مهام ووظائف المجالس التعليمية المحلية وذلك فى ضوء التقرير الصادر عن اللجنة القومية لإصلاح التعليم والصادر فى ديسمبر عام ٢٠٠٠م، والذى تضمن ما يلى(٢):

- المجالس التعليمية المحلية هى المسئولة عن الإصلاح التعليمى فى المناطق المختلفة وعلى مدير هذه المجالس وأعضائها الاستفادة من الأفراد المؤهلين والمهتمين بشئون التعليم والذين يتميزون بالبصيرة النافذة، وعلى الحكومة المحلية مراعاة التنوع فى اختيار أعضاء مجلس التعليم المحلى.
- ضرورة الاستفادة من كافة وجهات النظر المختلفة للآباء والأمهات وأفراد المجتمع المحلى فيما يتعلق بتطوير أداء مجالس التعليم المحلية.
- التوسع فى انتشار المدارس الجديدة المتميزة والتى تحقق الجودة الشاملة للتعليم لكى تواكب متغيرات العصر الحديث.
- تبنى فكرة تنظيم الإدارة داخل المدارس والمجالس التعليمية المحلية.
- أن تكون اجتماعات مجالس التعليم المحلية مفتوحة قدر الإمكان والعمل على نشر ما تسفر عنه هذه الاجتماعات.

---

(1)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Revitalization of Boards of Education, Op. Cit., pp.2-3.

(2)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. The Report of the National Commission on Education Reform. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2000, pp.1-3.

وفى عام ٢٠٠١م أصدر البرلمان (الدايت) قانون خاص بتعديل وظائف المجالس التعليمية المحلية تضمن أربعة محاور هى[1]:

- تشكيل مجالس التعليم مع مراعاة اختيار أعضاءها بعناية فائقة.
- أن تكون اجتماعات مجالس التعليم المحلية مفتوحة أمام الجمهور فى كل بلدياته.
- إعداد الترتيبات اللازمة للاستشارة بخصوص الإدارة التعليمية.
- إعطاء مزيد من الأهمية لوجهات نظر كل من: المعلمين والموجهين والخبراء التربويين وأولياء الأمور.

وفى ضوء هذه التعديلات التشريعية أصبحت مجالس التعليم على المستوى المحلى تقوم بالوظائف التالية:

- إدارة وتنظيم التعليم فى كافة المؤسسات التعليمية الواقعة فى نطاق البلدية، بداية من مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة، والمدارس الابتدائية والثانوية، وبيوت الشباب والمكتبات.
- تعيين المعلمين والفنيين والإداريين فى المدارس الواقعة فى نطاق البلدية.
- تقديم التوصيات والمقترحات الخاصة بتطوير وإصلاح التعليم، وذلك بعد استطلاع آراء كل من المعلمين وأولياء الأمور وأفراد المجتمع المحلى.
- تحديد واقتراح الميزانية الخاصة بالتعليم على مستوى البلدية.
- التوجيه المالى والإدارى على الأعمال الإدارية فى المؤسسات التعليمية.
- تزويد من يهمه الأمر بالأدلة والإرشاد، فيما يتعلق بإدارة المدرسة وأساليب التدريس، وإرشاد الطلاب وتوجيههم.

---

(1)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. How Was the Law Concerning Organization and Functions of Local Educational Administration Revised to Boards of Education? Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2003, pp. 1-5.

- إتاحة الفرصة بقدر الإمكان أمام الجمهور لمتابعة اجتماعات مجلس التعليم المحلى، وخاصة عند مناقشة قضايا ومشكلات التعليم على مستوى البلدية.

**رابعاً: الإدارة التعليمية على المستوى المدرسى:**

لم تكن المؤسسات التعليمية فى اليابان بعيدة عن تيارات الإصلاح التعليمى التى مازالت تشهدها اليابان فى مجالات التعليم المختلفة، ولتفعيل دور المدرسة للإسهام فى حركات الإصلاح التعليمى كان لزاماً عليها إعادة النظر فى علاقة المدارس بالمجتمع المحلى المحيط بها، مما يجعلها مدارس مفتوحة على المجتمع، وجديرة بالثقة لتقديم تعليم يتمشى مع متطلبات التقدم العلمى والتكنولوجى الذى يدعمه عصر المعلوماتية، بالإضافة إلى قدرة المدارس على تلبية احتياجات المجتمع المحلى.

ولتحقيق كل هذا قامت وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا *(MEXT)* باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق السياسات التالية[1]:

- لا مركزية الإدارة التعليمية والمدرسية، وتفعيل دور القائمين على التعليم حتى يتمكنوا من القيام بمسئولياتهم التربوية على الوجه الأكمل والتى تتفاعل مع الاحتياجات المتعددة للمجتمع المحلى، وبما يساند المجهودات الفعالة للمدرسة.
- بناء مدارس مفتوحة على المجتمع الخارجى عن طريق إدخال نظام المرشد المدرسى *A School Adviser System*، وآلية التعاون بين المجتمع الخارجى والإدارة المدرسية، وتدعيم نظام التقويم الذاتى داخل المدارس.
- التوسع فى إنشاء المدرسة المتميزة *A School's Discretion*.
- وضع نظام للتقويم الذاتى للمدرسة *School Self- Evaluation System*.

(1)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. School- Building for the New Times. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2003, pp.1-4.

- تأسيس أنظمة تدريبية وتنافسية يستطيع المعلمون- من خلالها- أن يحسنوا قدراتهم التى تمكنهم من تحقيق الأهداف التربوية عن طريق العمل الجماعى الفعال.

**- مجلس إدارة المدرسة:**

يتكون مجلس إدارة المدرسة اليابانية من:

## مدير المدرسة *The Principal*

يعد مدير المدرسة المسئول الأول أمام مجلس التعليم المحلى بالبلدية، ويشترط فى تعيينه أن يكون حاصلاً على مؤهل جامعى، وأن يكون قد أمضى عليه فى مجال التعليم ما لا يقل عن عشرين عاماً، وقد تدرج فى الهرم الوظيفى الإدارى قبل ترقيته إلى وظيفة مدير المدرسة، بالإضافة إلى أن تتسم شخصيته بالنضج العقلى والخبرة العالية فى مجال مهنة التعليم والعمل الإدارى.

وتتلخص وظائف ومهام مدير المدرسة فى النقاط التالية[1]:

- رئاسة اجتماعات مجلس إدارة المدرسة.
- الإشراف المالى والإدارى والفنى والثقافى والاجتماعى على المدرسة وكافة العاملين فيها من معلمين وفنيين وإداريين ومستخدمين.
- اختيار المعلمين وتعيينهم.
- كتابة تقارير عن أحوال التعليم والتعلم فى المدرسة وإرسالها إلى مجلس التعليم المحلى بالبلدية.
- توثيق الصلات والروابط الفعالة بين أعضاء مجلس إدارة المدرسة، وأولياء الأمور والمجتمع المحلى بصفة عامة ومجلس التعليم المحلى بالبلدية بصفة خاصة.

---

(1)U.S. Department of Education. The Educational System in Japan: Case Study Findings. U.S.A.: Office of Educational Research and Improvement, 1998, pp. 218-219.

- تحديد ميزانية المدرسة والإشراف على عملية إنفاقها فى مواضعها التى حددها ووافق عليها مجلس إدارة المدرسة وتنظيم أمور المدرسة المالية.
- تحسين المنهج والتعليم، والاهتمام بشئون التلاميذ، وتنظيم شئون الهيئة التعليمية، وتنظيم البرنامج العام للمدرسة، ووضع الخطة العامة لها،والإشراف على تنقلات التلاميذ، وإدارة أعمال المدرسة.
- قيادة عملية التجديد والتطوير والإصلاح التعليمى فى المدرسة، والعمل على حفز وتشجيع المعلمين على الابتكار والخلق.
- العمل على تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس،وشئون الطلاب، والاهتمام بالمصادر المالية والفيزيقية، وتوثيق العلاقات بين المجتمع والمدرسة.

## نائب المدير *Vice- Principal*

ويعد الرجل الثانى فى المدرسة، حيث يعاون مدير المدرسة فى المهام التى يفوضه للقيام بها، ويحل محل مدير المدرسة فى حالة غيابه، ويشارك مدير المدرسة فى الإشراف على الشئون المالية والإدارية والتربوية والثقافية والاجتماعية داخل المدرسة وخارجها.

## بعض المعلمين *Some Teachers*

يتم ترشيح بعض المعلمين للمشاركة فى مجلس إدارة المدرسة، مع مراعاة التناوب بين المعلمين وفقاً لجدول زمنى ***A Rotating Schedule*** لضمان مشاركة جميع المعلمين فى عملية صنع واتخاذ القرار المدرسى.

## طبيب المدرسة:

يزور المدرسة من آن إلى آخر زيارات دورية، ويقوم بتوقيع الكشف الطبى على تلاميذ المدرسة بصفة دورية، بالإضافة إلى قيامه بنشر التوعية الصحية بين تلاميذ المدرسة، وله آراء جديرة بالاحترام فى العملية التعليمية والأمن الصحى والأمن الغذائى داخل المدرسة.

## موجهى المناهج الدراسية:

وهم مستشارى المناهج الدراسية على مستوى المدرسة، ولهم دور كبير فى توجيه معلمى المدرسة فى التخصصات المختلفة، وكتابة التقارير الدورية عنهم.

## ممثلى أولياء الأمور:

يشارك بعض أولياء الأمور فى عضوية مجلس إدارة المدرسة، مما يتيح لهم فرصة المشاركة فى صنع واتخاذ القرار التعليمى على مستوى المدرسة، ويعد ذلك تفعيلاً لما تنادى به وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا ***(MEXT)*** اليابانية لإصلاح التعليم من خلال جعل المدارس مفتوحة أمام الجمهور وأولياء الأمور.

## المرشد المدرسى أو المستشار المدرسى:

ويعمل المرشد المدرسى على حل المشكلات السلوكية والاجتماعية والدراسية التى تواجه التلاميذ داخل المدرسة وخارجها، كما يعمل المرشد المدرسى كحلقة وصل بين المدرسة والمجتمع المحلى، حيث يعمل على توعية أولياء الأمور وأهالى المجتمع المحلى برسالة المدرسة والأهداف التى تسعى إلى تحقيقها وخطط المدرسة التعليمية، والتعرف على آرائهم وعرضها على مجلس إدارة المدرسة.

وفى ضوء العرض السابق لمكونات مجلس إدارة المدرسة اليابانية، يمكن استعراض اختصاصات ومهام هذا المجلس والتى من أهمها:

- إدارة وتسيير شئون المدرسة خلال العام الدراسى، من خلال الخطط المدرسية الموضوعة والتى تهدف إلى تحقيق الأهداف التعليمية للمدرسة.
- الإشراف على العملية التعليمية داخل المدرسة.
- العمل على تحقيق المدرسة المتميزة.
- تدعيم وتفعيل الأنشطة المدرسية (التعليمية، والثقافية، والرياضية، والفنية).

- دراسة المشكلات التعليمية والإدارية التى تواجه المدرسة والعمل على حلها من خلال وضع مجموعة من البدائل ومناقشتها واختيار أفضل البدائل.
- تحديد احتياجات المدرسة من الوسائل والأجهزة والمعدات اللازمة للعملية التعليمية والعمل على توفيرها بالتعاون مع المجلس التعليمى المحلى.
- قيادة عملية التجديد والتطوير والإصلاح التعليمى على مستوى المدرسة، والعمل على حفز وتشجيع المعلمين على الابتكار والخلق، وتنمية قدراتهم.
- تحديد الميزانية السنوية للمدرسة ومتابعة إجراءات إنفاقها طبقاً للخطة الموضوعية، ومراجعة الأعمال الحسابية والمالية الخاصة بالمدرسة.
- توثيق العلاقات بين كل من المدرسة والمجتمع المحلى وأولياء الأمور بما يعود بالصالح العام على التلاميذ والمدرسة من أجل خلق مدرسة متميزة.
- تحسين المنهج والتعليم، والاهتمام بشئون التلاميذ.

وجدير بالذكر أن مشروع المدارس المتميزة يطبق على المدارس الابتدائية، والمدارس الثانوية الدنيا والمدارس الخاصة، فقد تصل ميزانية المدرسة الواحدة لتحقيق التميز إلى حوالى نصف مليون ين ياباني، والتى يتم تحديدها عن طريق مجلس إدارة المدرسة، وقد تصل الميزانية إلى حوالى ٦.٥ مليون ين ياباني، وتم تنفيذ مشروع المدارس المتميزة منذ عام ٢٠٠٠م[1].

وتُعد مجالس إدارة المدارس فى اليابان من أهم الوسائل التى يمكن عن طريقها مشاركة الآباء فى المدارس لتبادل الآراء مع المرشد المدرسى والمعلمين وإدارة المدرسة حول ما يتعلق بتعليم الأبناء وتحسين الأداء، وكيفية النهوض والارتقاء بالمدرسة، كما أنها فرصة لأن يقف الآباء وأولياء الأمور على اتجاهات التطوير والإصلاح التعليمى

(1)Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Examples of Special Outlay Under Principal's Discretion. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002, pp.1-3.

فى اليابان، وأهداف التعليم ونوعياته ومناهجه وأساليبه، ودورهم فيها، وفيما تضعه من خطط وإجراءات لتحقيق التميز المدرسى،وذلك كله بهدف إيجاد نوع من التعاون الصادق لأداء العملية التعليمية فى إطار من الديمقراطية.

**تعقيب:**

مما تقدم نستطيع أن نستخلص النقاط الرئيسية التالية:

- تعتبر وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا فى اليابان الهيئة الحكومية المسئولة عن إدارة وتطوير التعليم على كافة مستوياته المختلفة، لذا تتيح مجموعات الإداريين على المستوى القومى مشاركة العديد من فئات المجتمع. الأمر الذى يوضح النهج الديمقراطى للسياسة التعليمية فى اليابان، والمشاركة الفعالة فى اتخاذ القرار التربوى لتنفيذ هذه السياسة على المستوى القومى.
- يتولى مجلس التعليم بالمحافظة أو المقاطعة إدارة وتنظيم التعليم على مستوى المحافظة أو المقاطعة فى مستوياته المختلفة من دور الحضانة ورياض الأطفال وحتى التعليم الجامعى والعالى. وتبنى برامج الإصلاح التعليمى بالمحافظة والتى نادت بها وزارة التعليم على المستوى القومى لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين. بالإضافة إلى الإشراف على تمويل التعليم على مستوى المحافظة أو المقاطعة والمحليات البلدية التابعة لها، وتحديد الميزانية التى تتطلبها العملية التعليمية بالمحافظة أو المقاطعة، وتعيين المعلمين والإداريين بالمؤسسات التعليمية.
- تعمل مجالس التعليم الإقليمية على تلقى التقارير من مجالس التعليم المحلية بالبلديات والتى تتضمن أحوال التعليم فى هذه المناطق، وتقديم النصح والإرشادات والتعليمات لهذه السلطات التعليمية المحلية لتصحيح مسارها وتطوير وإصلاح التعليم وفقاً لسياسة الإصلاح التعليمى التى تتبناها اليابان حالياً.
- تتولى مجالس التعليم المحلية بالبلديات إدارة وتنظيم التعليم فى كافة المؤسسات التعليمية الواقعة فى نطاق البلدية، بداية من مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة، والمدارس الأولية والثانوية. وتقديم التوصيات والمقترحات الخاصة بتطوير وإصلاح

التعليم، وذلك بعد استطلاع آراء كل من المعلمين وأولياء الأمور وأفراد المجتمع المحلى، ورفع هذه التوصيات والمقترحات إلى مجلس التعليم الإقليمى بالمحافظة أو المقاطعة.

- تعد مجالس إدارة المدارس فى اليابان من أهم الوسائل والتنظيمات المدرسية التى يمكن عن طريقها مشاركة أولياء الأمور فى المدارس لتبادل الآراء مع المعلمين والمرشد المدرسى وإدارة المدرسة حول كل ما يتعلق بتعليم الأبناء وتحسين مستوى الأداء، وكيفية النهوض بالمدرسة.
- تأخذ اليابان بعمليات توسيع صلاحية اتخاذ القرار أو المسئولية الجماعية فى مجال إدارة المؤسسات التعليمة، بما يكفل الحد من التنافس والصراعات، وبما يساعد على التوسع فى إنشاء المدارس المتميزة.
- لا مركزية الإدارة التعليمية والمدرسية، وتفعيل دور القائمين عل التعليم حتى يتمكنوا من القيام بمسئولياتهم التربوية على الوجه الأكمل، والتى تتفاعل وتتمشى مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلى.
- إلغاء سلطة الإدارات التعليمية المتعلقة بالفردية والاستقلالية فى التعليم، وإعطاء المدارس الحرية فى تنظيم مناهجها التعليمية وفقاً لمقرر الدراسة الذى تعده وتنشره وزارة التعليم، بينما تتولى مجالس التعليم المحلية عملية اختيار الكتب المدرسية من بين الكتب التى تقرها الوزارة.
- التأكيد على الصلة الوثيقة بين الإدارة التعليمية والتخطيط للتعليم، فإذا كانت الإدارة التعليمية تقوم على مبدأ التشاور والمشاركة والمسئولية الجماعية فإن هذا يفرض أيضاً قيام عمليات التخطيط التعليمى على هذه المبادئ والأسس والتكامل بين هذه العمليات وبين إدارة التعليم. وبحيث تشمل عملية المشاركة كل المهتمين بشئون التعليم والمستفيدين منه، من الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين والمديرين والنظار.

- تعمل اليابان على الإفادة من التكامل بين الإدارة التعليمية على المستوى القومى والمستوى الإقليمى والمحلى فى النهوض بالتعليم ونشر الثقافة والعلوم والمساهمة فى توفير الميزانيات الخاصة بالتعليم والإنفاق عليه، فالسلطات المحلية تقوم بإدارة المدارس المحلية وتوفير متطلبات العمل فيها، كما تقع عليها مسئولية تجنيد كل الطاقات والإمكانات لإدارة شئون التعليم، كما أن السلطات الإقليمية تتولى عملية تطوير المناهج بالتعاون مع السلطات الأعلى وتهيئة ورصد المبالغ اللازمة وتوزيعها، وتعيين المعلمين والموظفين الإداريين.
- مشاركة مجالس التعليم الإقليمية والمحلية فى رفع مستوى الوعى التربوى والتعليمى عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات داخل المؤسسات التعليمية وخارجها، وبذلك تتحول مجالس التعليم من مجرد كونها مجالس لإدارة شئون التعليم إلى مجالس لنشر الوعى التربوى والتعليمى، ومصدر إشعاع ثقافى للبيئات المحلية التى تعمل من خلالها.
- مشاركة الإدارات التعليمية على المستوى القومى والإقليمى والمحلى فى النهوض بالبحث التربوى والارتكاز عليه فى حل العديد من المشكلات التى تواجهها، ومن ثم العمل على حل هذه المشكلات بأسلوب علمى يعتمد على الواقع بدلاً من الاعتماد على الملاحظات الشخصية أو كتابة التقارير دون القيام بإجراء دراسات متعمقة لهذه المشكلات.

## خامساً: القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى نمط الإدارة التعليمية فى اليابان:

من الجدير بالذكر أن إدارة وتنظيم التعليم فى أى مجتمع من المجتمعات يحمل فى طياته مؤثرات هذا المجتمع وثقافته المتغيرة، والتى تتضمن مجموعة من العوامل التاريخية والدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من العوامل الأخرى.

لذا عند دراسة نمط الإدارة التعليمية فى اليابان كان لزاماً علينا الرجوع إلى القوى والعوامل الثقافية التى كانت سبباً مباشراً وراء تشكيل ملامح هذا النمط، ومن

أهم هذه القوى والعوامل الثقافية التى تؤثر على نمط الإدارة التعليمية فى اليابان ما يلى:

**العامل التاريخى:**

لعرض العامل التاريخى المؤثر على نمط الإدارة التعليمية فى اليابان يمكن تقسيم تاريخ اليابان إلى العصور التاريخية التالية:

**١- عصر أيدو أو (توكوجاوا)** ***Tokogawa***

وشغل الفترة التاريخية من عام ١٦٠٣م وحتى عام ١٨٦٧م، على الرغم من انتشار الاعتقاد بأن تطور نظام التعليم فى اليابان بدأ بعد ثورة ميجى ***Meiji*** عام ١٨٦٨م فى إطار إستراتيجية تحديث شاملة للقطر.

إلا أن هذه الحقيقة ليست صادقة، لأنه كانت هناك فترة تسبق ذلك بكثير مع مطلع القرن السابع عشر، حيث حكم طبقة التوكاوجاوا شوجنات ***T.Shogunate*** (وهى طبقة الساموراى ***Samouria Class***) والتى تمتع الشعب اليابانى فى ظلها بالسلام وإتباع سياسة الباب المغلق(١).

وقد التحق بالتعليم فى تلك الفترة حوالى ٨٠% من الفلاحين و٧% من أبناء طبقة الساموراى وانتشرت المؤسسات التعليمية، وكان يطلق عليها تيراكويا ***Tera-Koya*** ويقصد بها مدرسة المعبد والتى بلغ عددها حوالى ١٤ ألفاً عبر القطر اليابانى كله،ووصل معدل التسجيل فى مستوى التعليم الابتدائى فى أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر إلى ٤٠% من البنين و١٥% من البنات، وهذا يوضح مدى اهتمام اليابان بالتعليم خاصة قاعدته الذى فتحت أبوابه أمام الجنسين من البنين والبنات(٢).

---

(١) كارو أوكاموتو. تربية الشمس المشرقة: مقدمة فى التربية فى اليابان، ترجمة جابر عبد الحميد جابر، القاهرة: وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٩م، ص١٣.

(٢) المرجع السابق، ص ص١٣-١٤.

**٣- عصر ميجى *Meiji* ١٨٦٨-١٩١٢م:**

وفى هذا العصر تم إرساء قواعد الدولة اليابانية الحديثة، ويقصد بالميجى الاستنارة فكثيراً ما كان يطلق على حكم الإمبراطور"ميتسو-هيتو" حكم الميجى أى الحكم المستنير، حيث كان هذا الامبراطور متفتحاً ذكياً، والنطاق الزمنى لهذا العصر نحو خمس وأربعين سنة يبدأ من عام ١٨٦٨م، وهو العام الذى يطلق عليه العهد الإمبراطورى بعد استقالة آخر شوجن فى أسرة التوكوجاوا، وينتهى عام ١٩١٢م[١].

وفى هذا العصر تشكلت عام ١٨٧١م وزارة المعارف وأطلق عليها مونبوشو *Monbusho* التى وضعت خطة لاستراتيجية جديدة شاملة لنظم التعليم عام ١٨٧٢م، تضمنت إنشاء خمس وعشرين ألف مدرسة ابتدائية فى القطر كله حتى عام ١٨٨٠م.

وهكذا بدأت اليابان فى ذلك العصر دولة فتية فى نظامها التعليمى الذى تضمن العديد من المدارس التى فتحت أبوابها لتستقبل أعداداً غفيرة من الحريصين على التعليم، وساعد ذلك على ضرورة إيجاد وزارة تنظم ذلك التعليم والتى عملت على فتح المدارس بأنواعها أمام أبناء الشعب اليابانى.

وفى ضوء ذلك يتضح مدى حرص اليابان على نشر التعليم بكل مراحله والتوسع فى القبول به لدرجة أن أسس التعليم الحالى فى اليابان تعود إلى هذا العصر المستنير، حيث يعتبر علامة مضيئة لظهور التعليم الحديث فى اليابان، واتخذت اليابان من التعليم منذ هذه الفترات الزمنية سبيلاً للالتحاق بالحضارة الغربية بأكبر سرعة ممكنة، محققة ما أنجزته الأقطار الأوربية فى مائتى عام خلال ما يقرب من ثلاثين عاماً.

---

(١) فوزى درويش. مرجع سابق، ص٧٣.

فاليابانيون منذ القدم آمنوا بقيمة التعليم فى تحقيق التنمية البشـــرية والتنميـــة الشاملة،ويبدو أن هناك بعض الملامح البارزة فى إستراتيجية تنمية الموارد البشـــرية فى هذه الفترة التاريخية، وهى على النحو التالى[١]:

- الأخذ بمبدأ المساواة فى التعليم بقصد توفير تعليم عام للجميع.
- أعطيت أولوية للتعليم الابتدائى والتوسع فيه ومجانيته.
- لقد صمم نظام التعليم ومحتواه على أساس مدخل علمى تنموى.
- التأكيد على أهمية التعليم المهنى الفنى والتوسع فيه.
- التأكيد على إسهام التعليم لخدمة المجتمع، من حيث التركيز على الاتجاه الإيجابى للفرد كعنصر فى المجتمع.
- إرسال البعثات إلى الأقطار الأوروبية لتلقى العلوم الغربية للاستفادة منها.
- استقطاب الإمبراطور ميجى للخبراء والمستشارين الأجانب لـــبلاده ســـعياً وراء تحقيق نهضتها.

وعلى الصعيد الآخر حققت اليابان عدة انتصارات خلال هذا العصر من بينها ما يلى[٢]:

أ – الانتصار اليابانى على الصين عام (١٨٩٤–١٨٩٥م) وكانت هـــذه الحـــرب بسبب النزاع حول كوريا، حيث تم إعلان الحرب بين البلدين عـــام ١٨٩٤م لقيت الصين خلالها هزيمة قاسية إلى أن انتـــهت بالمفاوضـــات بعقـــد معاهـــدة شيمونوسكى عام ١٨٩٥م.

---

(١) راجع المصادر التالية:

– كارو أوكاموتو. مرجع سابق، ص١٥.

– فوزى درويش. مرجع سابق، ص٧٩.

(٢) فوزى درويش. الشرق الأقصى الصين واليابان. ط٣. (طنطا: مطابع غباشـــى، ١٩٩٧م) ص ص ٩٧–٩٨.

ب-انتصار اليابان على روسيا (١٩٠٤-١٩٠٥م)، وكانت أسباب الحرب ديموغرافية فى المقام الأول فلم تعد اليابان تستطيع تدبير الغذاء الكافى لسكانها، وكذلك النزاع اليابانى الروسى حول منشوريا، انتهت بتحطيم الأسطول الروسى،وهكذا هز الانتصار اليابانى العالم الغربى وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة بورتسموث عام ١٩٠٥م.

واستمر النزاع على كوريا إلى أن ضمتها اليابان عام ١٩١٠م وبعدها توفى الإمبراطور ميجى *Meiji* عام ١٩١٢م ليسدل بوفاته ستار هذا العصر المستنير.

**٣- عصر تايشو *Taisho* ١٩١٢-١٩٢٦م:**

والذى بدأ بتولية الإمبراطور تايشو العرش ١٩١٢م ودخول اليابان الحرب العالمية الأولى بين اليابان وبريطانيا والنمسا وألمانيا عام ١٩١٤م، بسبب تهديد الغواصات الألمانية للحلفاء تهديداً خطيراً.

وكان لليابان دوراً فى هذه الحرب، دور حربى عسكرى مع دول التحالف، ودور آخر ممول ومورد للذخائر ولوازم الحرب، الأمر الذى ساعد على ارتفاع الاقتصاد اليابانى ارتفاعاً مذهلاً[١].

وهكذا يتضح مدى استغلال اليابان لهذه الحرب فى إنعاش اقتصادها بسبب الدور التجارى الذى لعبته فازدهر الاقتصاد اليابانى منذ ذلك الحين، الأمر الذى ساعدها على تكملة مسيرتها فى النهضة، وبناء دولة اليابان القوية، وانعكس ذلك على التعليم فازداد التوسع فى إنشاء المدارس بأنواعها بجميع المراحل التعليمية حيث إن التعليم مرهون بالنمو الاقتصادى الذى تشهده البلاد.

---

(١) المرجع السابق، ص ص١٣٥-١٣٨.

وهكذا أصبحت اليابان دولة استعمارية كبرى أكملت دورها الاستعمارى خلال الحرب العالمية الأولى، ونتيجة انشغال الأمم الأوروبية فى الطرف الآخر من الكرة الأرضية، صارت اليابان هى القوة العظمى فى شرق آسيا، فأجبرت الصين فى عام ١٩١٥م على تقديم تنازلات جديدة من خلال ما عرف باسم (المطالب الحادية والعشرون)، كما استولى أيضاً على الممتلكات الألمانية فى إقليم "شانتونج" الصينى، والجزء الألمانى فى شمال الباسفيك ووضعتها تحت الانتداب اليابانى، وجلست اليابان عند توقيع معاهدة السلام فى فرساى بين الدول الموقعة عليها عام ١٩١٩م بوصفها إحدى الدول الكبرى الخمس المنتصرة لتدخل منذ ذلك الوقت نادى الدول العظمى الغربية[١].

واستمرت اليابان فى النمو والازدهار السياسى والاقتصادى إلى أن تعرضت لأزمتين إحداهما طبيعية، حيث تعرضت لهزة أرضية شديدة بسبب ثورة بركان كانتو ***Kanto*** الذى تسبب فى اختفاء مدينة طوكيو القديمة بكاملها ومصرع ما يزيد عن ١٠٠.٠٠٠ شخص يابانى، والأزمة الأخرى اقتصادية وذلك لاستئناف المنافسة الأوروبية مسيرتها الأولى فى الأسواق الآسيوية مما جعل الصناعات اليابانية تصاب بالركود لما بعد عصر تايشو[٢].

**٤- عصر شووا *Shooa* ١٩٢٦-١٩٨٩م:**

توفى الإمبراطور تايشو ***Taisho*** وصعد الإمبراطور هيروهيتو إلى العرش وأطلق اسم شووا على العصر الجديد وتولى الجنرال تاناكا ***Tanaka*** رئيساً للوزارة بوصفه رئيساً لحزب سييوكاى ***Seiyukai***.

---

(١) أدوين رايشاور. مرجع سابق، ص ص١٢٥-١٢٦.

(٢) فوزى درويش. اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكى. مرجع سابق، ص١٢٦.

وتميزت هذه الفترة بالتوسع فى النظام التعليمى وتطويره، فالتعليم فى فترة الثلاثينيات من القرن العشرين كان مرتبطاً بدرجة كبيرة بالإعداد القومى للحرب العالمية الثانية، خاصة الفنى منه وتعبئة الشعور الوجدانى لدى الشعب اليابانى حتى يتغلبوا على الثقافة والأفكار الغربية الحديثة التى تغلغلت فى المجتمع اليابانى، وصاحب ذلك عمليات التعديل والإصلاح فى النظام التعليمى اليابانى حتى يكون تعليماً يابانياً خالصاً ليس غربياً أو أمريكياً، وتوجيه المناهج الوجهة الحربية، ونقلت المدارس والتلاميذ إلى المناطق الريفية لحمايتهم من خطر الحرب المتوقع، وتعاونت المصانع والشركات الإنتاجية الكبرى لربط التعليم خاصة الفنى منه للدفاع عن الوطن[1].

واستمرت هذه التعبئة النفسية فى نفوس المتعلمين والقائمين على التعليم اليابانى إلى أن أعلنت اليابان الحرب على الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى،وتدخل الحرب العالمية الثانية فى ديسمبر ١٩٤١م بعد نشوبها فى سبتمبر ١٩٣٩م، وذلك بضرب اليابان الأسطول الأمريكى الراسى فى بيرل هاربور بوال بالقنابل، وبعد ذلك أعلنت كل من ألمانيا وإيطاليا الحرب على الولايات المتحدة، وشلت اليابان حركة السلاح البحرى البريطانى فى الشرق الأقصى وسقطت هونج كونج فى أيديهم فى ٢٥ ديسمبر ١٩٤١م وسنغافورة، أهم القواعد البريطانية فى المنطقة وعلى الرغم من هذه الانتصارات الكاسحة لصالح اليابان وانهيار الجانب الأكبر من الإمبراطوريات التابعة لكل من بريطانيا وهولندا والولايات المتحدة أمام الزحف اليابانى، إلا أن الحرب ما فتئت أن تحولت تحولاً فى غير صالح اليابانيين بسبب رد الفعل الأمريكى الذى تبلور فى خطة مدروسة لسحق اليابانيين بمساعدة دول الحلفاء لها، حيث انتهج الحلفاء أسلوب القفز من جزيرة لجزيرة فى المحيط الهادى، بحيث يتركون وراءهم جزراً قد تم

(١) أدوين رايشاور. مرجع سابق، ص ص١٣٣-١٣٤.

احتلالها بواسطة جنودهم، فاستعاض الأمريكيون عن خسائرهم التى تكبدوها فى بيل هاربور[1].

وهكذا منيت اليابان بهزيمة ساحقة على يد القوات الأمريكية وقوات الحلفاء فى الحرب الثانية بعد تصدى القوات اليابانية للغزو الأمريكى فيما يعرف بمعركة بحر الفلبين عام ١٩٤٤م تصدياً انتحارياً أودى بتكبد الأمريكيين خسائر فى الأرواح بلغت خمسة عشر ألفاً من الجنود، إلى أن حسمت المعركة بإلقاء قنبلة ذرية فوق مدينة هيروشيما الصناعية، وأخرى على مدينة ناجازاكى وبعدها وقعت اليابان فى ٢ سبتمبر ١٩٤٥م تحت السيطرة الأمريكية بدون شروط على سطح السفينة الأمريكية ميسورى[2].

ومن آثار تلك الهزيمة أنه قتل حوالى ٢ مليون نسمة، بالإضافة إلى عدة ملايين من الجرحى ومشوهى الحرب، وكانت المعاناة على أشدها فهناك ١٨ مليوناً من العاطلين و٤ آلاف مدرسة مدمرة تدميراً كاملاً وعجز واضح فى أعداد المعلمين[3].

وعلى الرغم من هذا إلا أنه قد أكد قادة الحلفاء على ضرورة إيجاد حياة ديمقراطية سليمة، وتحقيق الأمن والسلام فى اليابان، وكانت هذه هى البداية الطبيعية

---

(١) راجع المصادر التالية:

- Edward R. Beauchamp, Windows on Japanese Education, New York: Green Wood Press, 1991, pp. 320-322.

- فوزى درويش. مرجع سابق، ص ص١٧٢-١٧٥.

(٢) أحمد إسماعيل حجى. التربية المقارنة. القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٨م، ص ص٣٢٩-٣٣٠.

(٣) إدوارد بوشامب. التربية فى اليابان المعاصرة. ترجمة محمد عبد العليم مرسى، ط٢؛ الرياض: مكتب التربية العربى لدول الخليج، ١٩٨٦م، ص٣١.

لاتجاه المجتمع الياباني إلى الغرب، ذلك لأن إعادة تعليم اليابانيين فى إطار من المفاهيم والأهداف الجديرة كان رغبة ملحة من جانب قادة دول الحلفاء[1].

أى أن النظام التعليمى الياباني تدهور شكلاً ومضموناً بعد خروجه من آثار الحرب العالمية الثانية، إلا أن تطوره بعد ذلك اصطبغ بصبغة جديدة وتحت توجيه وإشراف القيادة العليا للقوات المتحالفة حيث أعدت الخطط لإعادة بناء وتشكيل هذا النظام بما يتمشى مع الفلسفة الأمريكية والقضاء على الروح العسكرية التى اتسم بها ذلك النظام قبل الحرب واستبدالها بالطابع الديمقراطى، وتم بناءً على هذا التوسع فى المؤسسات التعليمية العامة والفنية الزراعية والصناعية والتجارية وصيد الأسماك والاقتصاد المترلى والتمريض وذلك لتوجيه التعليم وجهة جديدة نحو الإصلاحات الأمريكية، التى هدفت من نشرها من خلال النظام الجديد وإتاحة الفرص أمام الطلاب للاختيار من المسارات المتنوعة من التعليم ذات الوجهة الفنية والعامة[2].

وعلى هذا الأساس أصبح السلم التعليمى يسير وفقاً لنظام (٦-٣-٣-٤) بدلاً من (٦-٥-٣-٣) فأصبح ست سنوات للابتدائى وثلاثاً للثانوى الأدنى ***Junior- High School***، وثلاثاً للتعليم الثانوى الأعلى ***Senior-High School*** العام منها ***General Schools*** والفنى ***Vocational Schools*** ثم أربع سنوات للتعليم العالى الجامعى، وكانت الفكرة الأمريكية تهدف إلى إلغاء تعليم الصفوة وأن يناسب نظام التعليم الجديد نموذج المجتمع العريض المتطور، وتوسيع مدى التعليم الإجبارى ليكون تسع سنوات بإضافة ثلاث سنوات أخرى إليه من التعليم

---

(1) B. Holmes, Education in Japan: Competition, in A Mass System Equality and Freedom in Education: A Comparative Study, London, 1985, p. 259.

(٢) محمد منير مرسى. الإصلاح والتجديد التربوى فى العصر الحديث، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٢م، ص٢٣٤.

الثانوى الأدنى وجعلته مجانياً تماماً، كما تم جعل التعليم مشتركاً بين الذكور والإناث فى كافة مراحله، وفى ظل هذا الهيكل التعليمى الجديد صار اليابانيون من بين أعلى المتعلمين نسبة فى العالم(١).

وهكذا تم تشكيل نظام التعليم اليابانى بأيدٍ غربية ممثلة فى التدخل الأمريكى فى شئونه وتحويل أهدافه لكى تركز على الفرد وتعمل على تنميته جسمياً وعقلياً وأخلاقياً واجتماعياً، بدلاً من تركيزه السابق على الطاعة والولاء للأباطرة القدماء،وصدر فى هذا الشأن قانون التعليم الأساسى عام ١٩٤٧/ ١٩٤٨م نتيجة للدستور اليابانى الصادر عام ١٩٤٥م، والذى أصبح بمقتضاه أن يكون التعليم حقاً للجميع يتمتع به جميع الأفراد اليابانيين دون تفرقة عنصرية أو جنسية أو عقائدية أو اقتصادية(٢).

الأمر الذى انعكس على التخفيف من حدة مركزية التعليم اليابانى التى اتسم بها من قبل فأنشئت المجالس المحلية التعليمية عام ١٩٤٨م وذلك لتمكين هذه المجالس من الإشراف على التعليم العام والفنى بالمقاطعات والولايات المختلفة مع الإبقاء على سلطة وزارة التربية والعلوم والثقافة كسلطة مسئولة عن التعليم فى اليابان(٣).

وشهدت فترة الخمسينيات من القرن العشرين توقيع معاهدات للسلام اليابانى مع الدول الأخرى، ففى عام ١٩٥١م وقعت اليابان معاهدة السلام فى سان فارنسسكو مع الولايات المتحدة والدول الحليفة، وكذلك معاهدة الأمن المشترك بين اليابان والولايات المتحدة حصلت بمقتضاها أمريكا على قواعد لها فى اليابان مقابل

---

(1) Wray Harry, "Change and Continuity in Modern Japanese Educational History: Allied Occupational Reforms Forty Years Later", Comparative Education Review, Vol. 35, No. 3, August, 1991.
(2) Yoshio Katagiri, Op. Cit., pp. 10-11.
(3) Wary Harry, Op. Cit., pp. 451-453.

التزامها بالدفاع عن الجزر اليابانية، وتم تنفيذ مبادئ معاهدة سان فرانسسكو عام ١٩٥٢م، وانتهاء الاحتلال من جانب القوات الحليفة واستعادة الاستقلال الياباني الكامل الذى دفعها لتوقيع معاهدة أخرى للسلام مع الصين، وعودة العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والاتحاد السوفيتى، وإصدار إعلان مشترك يضع نهاية لحالة الحرب بين البلدين، مما ترتب على ذلك قبول اليابان عضواً فى الأمم المتحدة، وتوقيع اليابان معاهدة الأمن المشترك مع كوريا أيضاً لتنظيم العلاقات بين البلدين عام١٩٦٠م، وظهور العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع بكين عام ١٩٧٢م بعد صدور التقارب الأمريكى الصينى[١].

فى ضوء ما سبق يمكن القول إن ما مرت به اليابان من ظروف سياسية وعسكرية أودت بها من خروجها من سياسة العزلة التى تبنتها عبر عصورها القديمة إلى سياسة الانفتاح، وإزاحة الصبغة التقليدية عن نظامها التعليمى الذى أخذ يصطبغ بالصبغة الغربية والأمريكية خاصة بعد خوضها للحرب العالمية الثانية حيث أعيدت بنية النظام التعليمى من جانب القوات الأمريكية حتى تتواءم مع أسلوب الفكر الأمريكى.

وهكذا أصبحت اليابان دولة متقدمة نتيجة لظروفها التاريخية تفوقت على كثير من دول الغرب التى كانت تقتدى بها فى وقت من الأوقات، فوصلت إلى هذا المقام نتيجة لاهتمامها بالثروة البشرية وتوفير الفرص التعليمية لأبنائها، لأن اليابان أخذت من التقدم وسيلة لزيادة الإنتاج، فنظراً لقلة مصادر الثروة الطبيعية بها، كان الاهتمام

---

(١) راجع المصادر التالية:

- يوسف عبد المعطى. "إدارة التعليم فى المجتمع اليابانى". دراسات تربوية. المجلد الثامن. الجزء (٤٧). القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٢م، ص ٢٠٠.
- أدوين رايتشاور. مرجع سابق، ص ص١٦٠-١٦٢.
- فوزى درويش. الشرق الأقصى والصين واليابان. مرجع سابق، ص٢٤٤.

بتنمية الثروة البشرية من خلال التعليم الذى اهتمت به اهتماماً كبيراً بتطويره، وتنشر مؤسساته كوسيلة لاستثمار هذه الثروة البشرية.

**العامل الدينى:**

عرفت اليابان معتقدات متعددة تأثر بها النظام التعليمى، سوف نحاول عرضها تاريخياً على النحو التالى:

**١- الشنتوية *Shinto***

الشنتوية معناها طريق الآلهة، وهى الديانة الأصلية لليابانيين ولا يعرف من أسسها،وليس لها تعاليم منظمة، ومع ذلك فإن لها أثراً دينياً قوياً فى البلاد. وكانت الشنتوية فى الأصل مزيجاً من عبادة الطبيعة والسلف، ثم تطورت وأصبحت تقوم على نظريات من الكونيات والسلالات الآلهية، فكان الاعتقاد أن أرض اليابان أرض الآلهة خلقها الإله، وكذلك للإمبراطور قدسية خاصة حيث يأتى مباشرة من آلهة الشمس، وكذلك سكان اليابان لهم أناس مقدسون أى من عند الله. وكانوا يعتقدون أن ذرية الآلهة متحدة فى عائلة واحدة مع الإمبراطور.

وفى القرن الثامن الميلادى ظهر بعض كبار فلاسفة الشنتوية فقاموا بتنظيم مبادئها وأدخلوا على الديانة كثيراً من التحسينات، وخلصوها من كثير من الخرافات والعقائد الساذجة، وبذلك ارتفعت الديانة إلى مستوى عال، وكان لكل من هؤلاء الفلاسفة والمصلحين أتباع وشيع حتى أصبح للديانة الشنتوية أكثر من ١٦٠ وظيفة دينية، ولكل طائفة معابدها ورهبانها وطقوسها وعباداتها، وإن كانت جميعاً ترتد إلى أصل واحد[١].

---

(١) ثناء يوسف العاصى. دراسة تحليلية لنظام التعليم فى اليابان وعلاقته بالشخصية القومية والتنمية. دراسات تربوية. المجلد الثانى. الجزء الثامن. سبتمبر ١٩٨٧م، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٧م.

**٣- البوذية:**

والديانة البوذية جاءت من الهند، وأفكار البوذية كانت غريبة عند اليابانيين، وقد نشأت الديانة البوذية فى القرن السادس قبل الميلاد على يد بوذا، وهى أحد الاتجاهات التى ظهرت فى الهند فى ذلك الوقت، وتقوم الفلسفة البوذية على مبدأ إعدام الألم، ومن خطاب بوذا الأول الذى ألقاه على رفاقه يحوى أهم عناصر الفلسفة البوذية، وهى ما يسميه البوذيين الحقائق الأربعة وهى:

- الحقيقة الأولى: الألم موجود، فالولادة والمرض ومتاعب الحياة من فراق الأحبة أو لقاء الأعداء كلها تأتى بالألم.
- الحقيقة الثانية: لهذا الألم سبب،وعلة الألم هى الشهوات والرغبات لأنها هى التى تنمى فينا الرغبة فى اللذة والتملك والشوق إلى عالم مستقبل.
- الحقيقة الثالثة: هذا السبب قابل للزوال ويبطل الحزن متى بطلت الشهوة وانتفى الظمأ إلى الأشياء.
- الحقيقة الرابعة: الوسيلة لزواله موجودة، ولإبطال الألم طريق واحد هو إتباع الطرق الثمانية التالية: الآراء السليمة- الشعور الصائب- القول الحق- السلوك الحسن- الحياة الفضلى- السعى المشكور- الذكرى الصالحة- التأمل الصحيح[١].

وترى البوذية أن الكون أزلى مستمر ليس له بداية ولا نهاية، وأهم شئ فى التعليم البوذى وهو الحقائق الأربعة التى سبق ذكرها، فمن آمن بها وأتبعها كتبت له النجاة والسعادة.

---

(١) أحمد شلبى. مقارنة الأديان: أديان الهند الكبرى. الطبعة الرابعة. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٦م، ص ص١٣٧-١٦٣.

وقد اكتسبت البوذية تنوعاً واسعاً فى تعاليمها عبر رحلتها التاريخية الطويلة، وطوائفها فى اليابان تنقسم إلى ١٣ ثلاث عشرة شعبة، وقد انتشرت فى جميع أنحاء اليابان، وقد دعمت بالوافدين الصينيين إلى اليابان.

**٣- الكونفوشية:**

لقد نبعت الكنفوشية أصلاً من الفيلسوف الصينى القديم (كونفوشيوس) الذى عاش فى الفترة من (٥٥١-١٤٤٩) قبل الميلاد تقريباً، لكن الفلسفة ذاتها أينعت فى شكلها النهائى فى الصين فى القرن الثانى عشر الميلادى، وتقوم مبادئ هذه الديانة على نظام اجتماعى قائم على أساس قواعد أخلاقية، وأكدت على التفكير السديد والحياة السليمة من خلال الولاء للحاكم، وولاء الأبناء للآباء، ودخلت هذه الفلسفة اليابان فيما بين القرن السادس والتاسع الميلاديين، وبدأت تتغلغل فى المجتمع اليابانى إلى أن هيمنت على الفكر اليابانى وأصبح اليابانيون مع أوائل القرن التاسع عشر كونفوشيين تماماً مثل الصينيين والكوريين[١].

وقد لعبت الكونفوشية كفلسفة اجتماعية بل وسياسية دوراً مهماً فى تاريخ التعليم فى اليابان. وقد تمسك اليابانيون بها عندما أمسك "ساموارى" بزمام الأمور فى البلاد، وأقام نظاماً إقطاعياً فيها، ومنذ تلك الفترة بدأ إرساء التقاليد العسكرية، وقد ساعد على ذلك العقيدة الكنفوشية التى أضفت على الإمبراطور الحق الروحى والسياسى المطلق، وأصبحت أيضاً الكنفوشية من أهم مكونات المناهج الدراسية ومحتوى التربية اليابانية لتأكيدها على التربية الخلقية والإخلاص فى العمل والتفانى فيه واحترام العمل اليدوى والحرف والمهن المتنوعة، حيث كانت مدارس المعابد تعلم الأبناء إدارة الأعمال والرياضة والمواد العلمية وفنون الزراعة والصناعة، وتدريب أبناء طبقة التجار على التجارة[٢].

---

(١) أدوين ريشاور. مرجع سابق، ص ص٣٠٥-٣٠٦.

(٢) راجع المصادر التالية:

- يوسف عبد المعطى. مرجع سابق، ص١٩٢.
- محمد منير مرسى. مرجع سابق، ص ص٢٩٢-٢٩٢.

**٤- المسيحية:**

دخلت المسيحية اليابان عام ١٥٤٩م على يد القديس فرانسيس أكسافير *Francis Xavier* طليعة طائفة الجزويت، وكون جمعية صغيرة وانتشرت دعوته بحيث لم يكد يمضى جيل بعد قدومه إلا وبلغ عدد أعضاء الجزويت سبعين فرداً، كما بلغ عدد من تحولوا إلى المسيحية من الإمبراطورية اليابانية ١٥٠.٠٠٠ فردا وكانوا من نجازاكى من الكثرة بحيث جعلوا ذلك الميناء التجارى بمثابة مدينة مسيحية، ولكن الشوجن هيديوشى فزع لهذا التغلغل المسيحى وخشى من أن تكون وراءه أهداف سياسية، فعمل على محاربة دعاة هذا الدين وأيضاً على يد الشوجن أياسو قوس وشوجنيه التوكوجاوا، والذى أمر بتحريم العبادة المسيحية أو التبشير بها، وطلب من معتنقى هذا الدين مغادرة البلاد أو الرجوع إلى ديانتهم الأولى، واستمر الأمر على هذا إلى أن انتشرت المسيحية فى اليابان ولكن حاربهم أحد أحفاد "أياسو" وذبحهم فى الشوارع فلم يبق منهم على قيد الحياة سوى مائة وخمسة أشخاص[١].

وجاءت بعد ذلك حكومة الميجى التى واصلت العداء للمسيحية، ولكن سرعان ما تخلت الحكومة اليابانية تدريجياً عن قمع الديانات الأخرى لتركيز جهودها نحو إنشاء نظام دينى رسمى للدولة،وحتى حلول عام ١٩٣٠م كانت الحكومة اليابانية تتولى بنفسها أمور ٥٠.٠٠٠ كاهن وترعى شئون نحو مائة ألف معبد، كما عمدت إلى استخدام نظام التعليم الذى أنشأته حديثاً لتعميق فكرة تقديس اليابان على المرتكزات الثلاثة الآتية[٢].

---

(١) راجع المصادر التالية:

- عبد الرحمن أحمد الأحمد،وحسين جميع طه. مرجع سابق، ص١٦.
- أدوين رايشاور. مرجع سابق، ص ص٣١٤-٣١٥.

(٢) فوزى درويش. مرجع سابق، ص ص٣٠-٣١.

- أن الإمبراطور إله مقدس، لأنه امتداد زمنى لأجسام وأرواح الآلهة العظيمة الماضية.
- إن اليابان تحظى بالرعاية الخاصة من الآلهة.
- إن لليابان رسالة مقدسة وهى جمع العالم بأسره تحت سقف واحد (هاكو- إيشى- يو).

ولعبت المسيحية خلال العصر الميجى دوراً مهماً فى التعليم اليابانى وخصوصاً بالنسبة للمرحلة الثانوية لتعليم البنات، وما زالت حتى اليوم نسبة كبيرة من المدارس تابعة للجمعيات الخاصة المسيحية، كما أسهمت المسيحية فى أوائل القرن العشرين فى تطوير العمل الاجتماعى وتقدير العمل اليدوى واحترامه، الأمر الذى أدى إلى تقدير التعليم الفنى بجميع تخصصاته دون الإقلال من شأنه أو شأن ملتحقيه.

وعلى أية حال، فقد بات تأثير المسيحية فى القيم الأخلاقية المعاصرة أمراً معترفاً به فى اليابان اليوم أكثر من ذى قبل، والمسيحية على الرغم من تأثيرها الثقافى الكبير إلا أنها أصغر الديانات من حيث عدد معتنقيها باليابان، بينما تمثل الشنتو والبوذية بالنسبة لمعظم اليابانيين عادات وتقاليد أكثر منها معتقدات ذات معنى.

**٥- الإسلام:**

تعترف اليابان بالديانة الإسلامية إذ نجدها فى عام ١٩٣٠م تمنح المسلمين أرضاً فى حى "يو يو جى" لبناء مسجد طوكيو الذى افتتح عام ١٩٣٨م،ويبلغ عدد المسلمين فى اليابان فى الوقت الحاضر أكثر من ١٥٥٠٠٠ يتضمن الجنسيات المختلفة المقيمة مؤقتاً[١].

(١) ثناء يوسف العاصى. مرجع سابق، ص٩٧.

ويلاحظ أن عدد الديانتين المسيحية والإسلامية قليل جداً بالنسبة لعدد أتباع الديانات الأخرى، حيث تشترط كل من الديانة الإسلامية والمسيحية على الفرد عدم اشتراكه فى ديانة أخرى.

ويمكن أن نؤكد هنا على أن العامل الدينى- رغم عدم تدين الشعب اليابانى- كان له تأثير على نظام التعليم اليابانى. بل تأثيره القوى، فقد وجهت مبادئ الكونفوشية الخمسة وهى (التعليم- حب الخير- العدل- حسن المعاملة- تكامل الشخصية)- فى عصر طوكوجاوا- حياة أفراد المجتمع، ولكان لمعابد بوذا المحلية فى اليابان دور مهم فى تأسيس النظام التعليمى اليابانى، فقد كانت هذه المعابد تضم بين جدرانها عشرات الآلاف من المدارس (مدارس القرى)، التى عرفت باسم تيراكويا *Terakoya*، كما كانت هذه المدارس هى أصل استقرار النظام التعليمى فى اليابان عام ١٨٧٢م[١].

ومما تجدر الإشارة إليه أن العامل الدينى كان له تأثيره الواضح على إدارة وتنظيم التعليم فى اليابان، كما أن التعليم الدينى فى اليابان لم يمثل حجر عثرة فى طريق تقدم اليابان، مثلما حدث فى بعض الدول الغربية فى العصور الوسطى المظلمة.

**العامل السياسى:**

يقصد بالعوامل السياسية تلك الأوضاع السياسية للدولة بما فى ذلك نظام الحكم وأساليبه فى المجتمع والظروف التى يعيشها فى حاضره، وما تمليه هذه الظروف من متطلبات، وما يقف أمامه من تحديات وما يتعرض له من أحداث، وما يتمتع به من استقرار سياسى داخلياً وخارجياً وتطلعاته إلى المستقبل ومدى ما يعلقه على أبنائه من آمال يعدهم لتحقيقها، وإلى أى مدى يستطيع التعليم أن يسهم فى ذلك، وباعتبار

(١) عبد الغنى عبود وآخرون. التربية المقارنة والألفية الثالثة: الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمى الجديد. مرجع سابق، ص ٣٧٧.

أن السياسة تعنى الاهتمام بحياة الشعب والعمل على حل مشكلاته فإنها تتدخل فى المواقف والعمليات التعليمية،وبالتالى فإن نوع الإدارة التعليمية على سبيل المثال ونوع المسئوليات يعد تعبيراً عن الطابع السياسى للدولة، وتتضح فعالية القوى السياسية من حيث أثرها على توجيه النظام التعليمى على مر العصور، فأوضاع التعليم تعد انعكاساً طبيعياً لسياسة الدولة(١).

ومن التتبع التاريخى لتطور اليابان نجد أنها تميزت سياسياً فى بدء تكوينها بالنمط الإقطاعى، حيث كانت السيادة والسلطة السياسية تتقلص فى يد الإمبراطور الذى كان للشعب كالإله، واتضح كيف تأثر النظام التعليمى بذلك، فقد كان يعانى قبل عام ١٨٦٧م صعوبات عديدة منها النظام الإقطاعى ذاته، فكانت اليابان تنقسم إلى ٣٠٠ منطقة إقطاعية يحكم كلاً منها سيد إقطاعى، وكانت العشائر الإقطاعية هى التى تهتم بالتعليم حسب ما تراه صالحاً لها، فكان نظام التعليم فى ظل هذا المفهوم قديماً ضيقاً(٢).

فحرصت كل إقطاعية على أن يكون لها مدارسها الخاصة التى يتعلم فيها شبابها من الساموراى، حيث وصل عدد المدارس فى ذلك العهد إلى أكثر من ألف مدرسة، فضلاً عن عشرات الآلاف من مدارس القرى تيراكويا ***Tera-Koya***.

وأتبعت اليابان فى الآونة الأخيرة عصر الشوجنية إلى ساسة العزلة التى ترمى إلى انغلاق اليابان فأصدرت قانوناً عام ١٦٣٥م يحرم بناء سفن يكون بمقدورها الإبحار فى أعالى البحار، ثم قانوناً آخر عام ١٦٣٦م، يحرم جميع اليابانيين من مغادرة البلاد، ثم قانوناً عام ١٦٣٩م يحرم على الأجانب دخول اليابان باستثناء الصين

---

(١) عرفات عبد العزيز سليمان. مرجع سابق، ص ص٣٧-٣٨.

(٢) عبد الغنى عبود. دراسة مقارنة لتاريخ التربية. القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٧٨م، ص ص٢٥١-٢٥٢.

وكوريا، ولكن بشروط مقيدة صارمة وذلك لخوف حكومة الشوجنية من أن الأجانب يلعبون دوراً فى الحياة السياسية اليابانية، وكانت المبادئ السياسية آنذاك تنادى بحب النظام واحترام السلطة والتفانى فى سبيل الإمبراطورية وحب الخدمة العامة[1].

وتميزت العصور القديمة من تاريخ اليابان بالنظام الإقطاعى حيث طبقة الدايميو والساموراى والإمبراطور وحاشيته من هؤلاء، ويعتلون جميعاً قمة الهرم الاجتماعى ويديرون الشئون السياسية للبلاد ويتحكمون فى الطبقات الكادحة من الفلاحين والحرفيين والتجار.

ولكن سرعان ما انهار النظام الإقطاعى من حسن حظ اليابان الحديثة مع انفتاح اليابان على العالم الخارجى وبعد ما تمزقت قيود العزلة التى فرضت من قبل خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ودخول اليابان العصر الميجى ذلك العصر المستنير بقيادة الإمبراطور (مينشو– هيتو)، ووجهت الحكومة فى عهده دعوى إلى حكام كل المقاطعات اليابانية لتشكيل جمعية استشارية، وكان هذا الإمبراطور شديد التأثر بالفكر السياسى الغربى، ونادى بالمبادئ التالية[2]: الشورى فى الأمر حيث يكون للمحكومين نفس الحقوق فى إبداء الرأى وأن تدار الأمور فى قوة وحسم، وأن عامة الشعب لا يقلون عن المسئولين المدنيين أو العسكريين،والتأكيد على التخلى عن التقاليد والعادات البالية فى الماضى، ويجرى العمل على جمع المعارف وانتشار التعليم.

وبعد شهرين تقدمت حكومته بأول تجربة دستورية ونظام إدارى حديث وقسمت الدولة بمقتضاه إلى أجهزة تشريعية وتنفيذية ومجالس ومقاطعات،وهكذا

(١) أدوين ريشاور. مرجع سابق، ص ص٤٧–٥٢.

(٢) فوزى درويش. مرجع سابق، ص ص٧٣–٧٥.

تحولت اليابان من نظامها الإقطاعى إلى النظام الدستورى،وكان لصدى تلك السياسة الجديدة حدوث نهضة تعليمية فى اليابان مع العصر الميجى المستنير فانتشرت المدارس بأنواعها وزادت نسب الاستيعاب بها، وأعلنت الحكومة قيام نظام موحد لكافة التلاميذ، وسادت المساواة بين الجنسين فى التعليم تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية للبنين والبنات، وأبناء الطبقة الكادحة من عامة الشعب وغيرهم من الأغنياء، وأصبح النظام التعليمى هو الأساس الذى يتم من خلاله اختيار القيادات الوطنية وأنشئت وزارة التعليم نتيجة لتلك السياسة الجديدة عام ١٨٧١م(١).

ومن أهم ملامح هذا النظام التعليمى أنه وضع تفصيلاً بحيث يتفق مع الاحتياجات الوطنية حسب ما تراها القيادات اليابانية، فقد أنتج أعداداً وفيرة من الجنود والعمال وربات البيوت المتعلمات وذوى مهارات واسعة من خريجى المرحلة الفنية المتوسطة، وهى المرحلة التى فشلت كثير من الدول فى تقدير أهميتها، ولم يترك هذا النظام سوى قناة ضيقة يمر منها الشباب ذوو المواهب العالية من خريجى الجامعات كما ارتبطت هذه السياسة بسياسة التنوير حيث إرسال البعثات للخارج لنقل المعرفة والثقافة الغربية لليابان واستعارة الخبراء من الخارج لليابان أيضاً(٢).

وعرف المسرح السياسى الياباني قبل ظهور الدستور الياباني عام ١٨٨٩م ما يعرف بالأحزاب السياسية، ففى الفترة من (١٨٨١-١٨٨٢م) تشكل حزبان من أحزاب المعارضة هما الحزب الليبرالى ***Liberal Party*** (جبوكو) والحزب التقدمى (الكاييشنتو) ***Kaishinto***، ونادى الحزب الليبرالى بسيادة الشعب وحماية حقوق الإنسان وتخفيض الأعباء الضريبية وحرية إقامة المشروعات، وضم هذا الحزب العمال والمزارعين والحرفيين، أما الحزب التقدمى فقد نادى باحترام السلطات والإمبراطور،

(١) أدوين ريشاور. مرجع سابق، ص ص٢٤٠-٢٤١.

(٢) أدوين ريشاور. مرجع سابق، ص٢٤١.

وأن يكون حق الانتخاب مقيداً إلى أن ينال الشعب قسطاً من التعليم، وضم هذا الحزب إليه المثقفين ورجال الصناعة والتجار[1].

ونتيجة لهذا قام الإمبراطور بمنح الدستور للشعب ليكون سارى المفعول اعتباراً من عام ١٨٩٠م، وقسم الدستور من خلال نصوصه السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية كما يلى[2]:

**أ- السلطة التنفيذية:**

فقد حرص الإمبراطور على أن يجمع أطراف السيادة كلها بين يديه مع تنازل بسيط عن سلطاته فوافق على أن تعاونه وزارة ومجلس خاص، وبالنسبة للوزارة فنصت المادة الرابعة من الدستور على أن يعين الإمبراطور رئيس الوزراء الذى يختاره بحريته دون النظر إلى انتمائه الحزبى، وعلى رئيس الوزراء أن يختار الوزراء بحريته، على أن يكون كل وزير مسئولاً مسئولية فردية أمام الإمبراطور، أما عن المجلس الخاص فهو يتكون من ٢٦ عضواً ثم زيد إلى ٣٣ عضواً يعينون جميعهم بواسطة الإمبراطور، ويقتصر دور هذا المجلس على المشورة، وقسم الدستور إلى ٧٦ مادة مقسمة إلى ٧ فصول ليس للبرلمان فيها أية حقوق للسيطرة على السياسة العامة للبلاد.

**ب- السلطة التشريعية:**

يتكون الدايت ***Diet*** من مجلسين: مجلس النواب، ومجلس الشيوخ، ومجلس النواب صدرت المادة (٣٥) والتى تنص على: أن يتكون من أعضاء منتخبين من الشعب طبقاً للقانون الانتخابى الذى يرتكز على أساس أحقية التصويت لدافعى

---

(١) المرجع السابق، ص ص١٢١-١٢٣.

(٢) اعتمد الباحث على المصادر التالية:

- المرجع السابق، ص ١٢٣.
- فوزى درويش. مرجع سابق، ص ص١١٢-١١٤.

نصاب ضريبي معين، أما مجلس الشيوخ فيتكون من ٣٦٨ عضواً من الأمراء ومن ١٧٥ عضواً من الطبقة النبيلة الجديدة التى كانت عام ١٨٨٥م، بالإضافة إلى ١٣٢ عضواً يعينهم الإمبراطور بنفسه لمدى الحياة، ويضاف إلى كل ذلك ٤٥ عضواً من كبار دافعى الضريبة فى الدولة، وبهذا تكون الأغلبية العظمى للنبلاء فى هذا المجلس[١].

وهذان المجلسان اللذان يكونان "الدايت" لهما حقوق متساوية من ناحية المبدأ، فيما عدا ضرورة عرض الميزانية أولاً على مجلس النواب، وأن مجلس الشيوخ يمكن له توفير الحماية للحكومة ضد هجوم مجلس النواب، ويدعو الإمبراطور الدايت للانعقاد ثلاث مرات على الأكثر كل عام، وله أن يؤجل جلساته أو أن يعلن انتهاء دوراته وله أن يحل مجلس النواب، أما تفسير مواد الدستور فهى من اختصاص الإمبراطور وحده[٢].

واعتبرت اليابان هذا التطور الدستورى وسيلة لدفع الغرب للاعتراف لها بالمساواة على الصعيد الدولى، وظل هذا الأمر إلى أن انتهى العصر الميجى بوفاة الإمبراطور ميجى فى عام ١٩١٢م، فبوفاته انتهت مرحلة تميزت بروح المغامرة والتوثب، وانتهت عملية تعبئة الجيل الأصغر ودخلت البلاد مرحلة جديدة من مراحل التحديث وكان على اليابان أن تواجه مرحلة صعبة من التحول والتكيف.

وفى ضوء ما سبق، يتضح أن الحكومة اليابانية فى تلك الفترة لم تكن برلمانية بالمعنى المفهوم لأن السلطة كانت فى يد الإمبراطور وأن الوزراء مسئولون مسئولية فردية تامة أمام الإمبراطور وحده.

هذا وظهر على ساحة اليابان فيما بين الحربين العالميتين أحزاب أخرى منها حزبان سياسيان كبيران يمثلان مصالح تجارية ومالية، هما حزب السيوكاى ***Seiyukai***

---

(١) فوزى درويش. مرجع سابق، ص ١١٥.

(٢) المرجع السابق، ص١٤٢.

وهو امتداد لحزب الكينسيتو ***Kenzeito*** الذى جمع بين الحزب الياباني (الكايشنتو)، وحزب الأحرار، ويميل هذا الحزب إلى النـــزعة للمحافظة وحزب آخـــر المنســـيتوه ***Minseito*** وهو ليبرالى، وحزب آخر شيوعى كان محدود العدد(١).

ثم شهدت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية فى أبريل عام ١٩٤٦م ظهور خمسة أحزاب سياسية هى(٢):

١- الحزب الليبرالى برئاسة "هاتوياما- ايشيروا".

٢- الحزب التقدمى برئاسة "ماشيدا شيوجى".

٣- الحزب الديمقراطى الاشتراكى.

٤- الحزب الشيوعى.

٥- الحزب التعاونى من الفلاحين والعمال وأهل الريف وأفـــراد الطبقـــة الوســـطى وأحزاب صغيرة أخرى بلغ عددها ٣٦٣ حزباً.

وفى ظل هذه الظروف السياسية وهدفها الإصلاح كونت الحكومة اليابانية ما يسمى بمجلس إصلاح التعليم ***Educational Reform Council*** عام ١٩٤٦م الذى شرع على الفور فى إرساء ديمقراطية التعليم اليابانى على نسق التوصيات الـــتى أصدرتها اللجنة الإصلاحية الأمريكية آنذاك والتى أصبح بمقتضاها التعليم الإلزامـــى اليابانى تسع سنوات، واعتبر أن التعليم هو المفتاح والخطوة الأولى اللازمة لإعادة بناء اليابان بعد دمار الحرب الذى لحق بها(٣).

---

(١) فوزى درويش. الشرق الأقصى الصين واليابان. مرجع سابق، ص ص٩٠-٩١.

(٢) راجع المصادر التالية:

- فوزى درويش. اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكى. مرجـــع ســـابق، ص ص٢٠٩-٢١٠.

- Yoshio Katagiri, Op. Cit., p. 16.

(3) Ibid., pp. 16-17.

ثم صدر الدستور اليابانى عام ١٩٤٦م الذى أرسى دعائم الديمقراطية، وبحكم هذا الدستور فقد الإمبراطور كل سلطاته السياسية السابقة وأصبح رمزاً للأمة، وأصبح البرلمان (الدايت) ***Diet*** هو أعلى سلطة تشريعية فى البلاد،وألغى نظام الطبقات النبيلة وأعقب هذا الدستور إصدار القانون الأساسى للتعليم عام ١٩٤٧م الذى نظم سلم التعليم اليابانى على أساس (٦-٣-٣-٤) مع جعل السنوات التسع الابتدائية والثانوية الدنيا (٦-٣) إلزامية[١].

وفى ضوء ما سبق يمكن ملاحظة اتجاه نظام التعليم فى اليابان إلى المركزية الرشيدة بصفة عامة وأصبحت وزارة التربية وأجهزتها مجرد أجهزة استشارية، وأصبحت تدار المدارس عن طريق مجالس تعليمية محلية تنتخب بمعرفة أبناء المجتمع المحلى،وجاء الدستور اليابانى وقانون التعليم مؤكداً لهذا الوضع الجديد والذى تمشى مع سياسة الإصلاح للبعثة الأمريكية فى اليابان، وما أكد عليه الدستور من مبادئ دستورية تتعلق بالحقوق والحريات الأساسية للفرد منها حرية العقيدة والحرية الأكاديمية وتكافؤ الفرص التعليمية كل حسب قدراته،كما يعد صدور قانون التعليم عام ١٩٤٧م أول قانون فى تاريخ اليابان يصدر عن هيئة تشريعية منتخبة.

أى أن القوى السياسية لعبت دوراً رئيساً فى تحديد نمط إدارة التعليم والإشراف عليه، حيث كانت قبل الحرب العالمية الثانية تتسم بالطابع المركزى الشديد، ويرجع ذلك لتمركز السلطة فى يد الإمبراطور وحتى عام ١٩٤٥م ثم أصبح التعليم وإدارته يتميزان بالطابع المركزى الملطف بعد ذلك، حيث تنازلت الوزارة عن بعض اختصاصاتها، وأسندت إلى المجالس التعليمية والإقليمية والمحلية على مستوى المدن والمراكز والقرى وأصبحت وظيفة الوزارة تقديم المشورة الفنية والمساعدات المالية للمحليات فقط بعد أن كانت تمارس سلطة مطلقة على التعليم والإشراف عليه.

---

(١) راجع المصادر التالية:

- Ibid., p. 16.
- Wray Harry, Op. Cit., p. 447

واستمرت الأوضاع السياسية إلى أن أصدرت عدة قوانين للإصلاح عام ١٩٩٤م لتحديد نظام الحكم الراهن فى اليابان، إذ تأكد لليابان أن تتمتع بنظام حكم نيابى، والبرلمان أصبح أعلى سلطة للدولة ويتألف من مجلسين مجلس النواب الذى أصبح عدد أعضائه ٥١٢ عضواً ومجلس الشيوخ وعدد أعضائه ٢٥٢ عضواً، وأصبح حق الانتخاب مكفولاً لمن يبلغ سن العشرين عاماً.

أما السلطة التنفيذية فتتمثل فى مجلس الوزراء الذى يتألف من عدد من الوزراء لا يتجاوز العشرين وزيراً وتنقسم اليابان إلى ٤٧ مقاطعة،وتبعاً لانتخابات أكتوبر ١٩٩٦م العامة باليابان تولى رئيس الوزراء من أتباع الحزب الديمقراطى الليبرالى *Liberal Democratic Party* وفى نفس العام ظهر حزب إضافى جديد تحت اسم حزب الشمس[١].

وهكذا أصبحت عملية صنع القرار مشاركة بين البرلمان ومجلس الوزراء اليابانى، فمجلس الوزراء يضع مشاريع القوانين ثم يعرضها على البرلمان (الدايت) لبحثها ومناقشتها وإصباغها الصبغة التشريعية الرسمية للتنفيذ.

ومن الملاحظ أن دعوة التقرير إلى تفتيت المركزية فى إدارة التعليم اليابانى كانت من الأمور التى تمسك بها ماك آرثر، حيث كان يعتقد أن المركزية الشديدة التى كانت تدير بها السلطة اليابانية أمور البلاد، كانت وراء تلقين الشباب روح الحرب والنزوع إلى العسكرية[٢]، ولكن اليابانيون آمنوا بعد ذلك بفكرة المركزية الرشيدة

---

(1) Foreign Press Center of Japan, Facts and Figures of Japan, Op. Cit.

(٢) عبد الجواد بكر. "إرادة التغيير التربوى". إرادة التغير فى التربية وإدارته فى الوطن العربى. الجزء الثانى. المؤتمر السنوى الثالث للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية المنعقد فى الفترة من ٢١-٢٣ يناير ١٩٩٥م. القاهرة: كلية التربية- جامعة عين شمس، ١٩٩٥م، ص١١١.

فى إدارة التعليم، على أساس أنها تؤدى إلى غرس مبادئ الديمقراطية، واحترام الرأى الخاص بالجماعة، الذى يرتبط بشخصيتهم القومية، فقد بدأ اليابانيون فى التخفيف من شدة المركزية والاتجاه نحو اللامركزية، بدءاً من عام ١٩٤٨م، حيث أقرت تشريع يقضى بتقليص معظم سلطات وزارة التربية، التى حددت سلطاتها فى تقديم النصائح، وجمع البيانات، وإجراء بعض الدراسات والبحوث التى ترتبط بالتعليم، كما ألغى نظام التفتيش على المدارس تماماً[١].

**العامل الاجتماعى:**

ويقصد بها حياة المجتمع من حيث كونه مجتمعاً بدائياً أو متقدماً أو بسيطاً أو معقداً، أو مجتمعاً طبقياً أو ديمقراطياً، أو مجتمعاً رأسمالياً أو اشتراكياً، مجتمعاً مفتوحاً على غيره أم انعزالياً منغلقاً، وكما تشمل ما يسود المجتمع من الفكر العام واللغات والديانات والقيم والمعتقدات الدينية والفلسفية وما يسوده من ظلم وعدل، أو تمايز طبقى أو اضطهاد دينى وكل ما يتعرض له المجتمع من تغير اجتماعى أو اتجاهات معينة نحو أنواع التعليم المختلفة[٢].

وسنتناول فى ضوء ذلك التركيب الاجتماعى للمجتمع اليابانى واللغة القومية فى ذلك المجتمع على النحو التالى:

**البناء الاجتماعى:**

ويقصد بالبناء الاجتماعى تقسيمات المجتمع الطبقية، فمن خلال التتبع التاريخى لتطور اليابان نجد أن المجتمع اليابانى قبل العصر الميجى مجتمع طبقى هرمى بشكل صارم، فيوجد الإمبراطور على قمة هذا الهرم وسادة الإقطاع (الدايميو *Daimios*) ورجال السلاح التابعين لهؤلاء السادة الإقطاعيين وهم رجال الساموراى

(١) عبد الغنى عبود وآخرون. مرجع سابق، ص٣٨٨.

(٢) عرفات عبد العزيز سليمان. الاتجاهات التربوية المعاصرة: دراسة مقارنة. الطبعة الثالثة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢م، ص٣١.

*Samouria* وتحتل الطبقة الكادحة الهيمن ***Heimen*** قاعدة الهرم، وتشمل على الفلاحين والحرفيين والتجار(١).

وهكذا لعبت الطبقة المميزة (الدايميو والساموراى) دوراً أساسياً فى الحياة السياسية والاجتماعية إلى أن جاءت فكرة التوكوجاوا التى غيرت تدريجياً من شكل نظام الإقطاع الذى كان سائداً قبلها فى البلاد وأطاحت به جزئياً فى أواخر عهدها فى العمل على استتباب الأمن داخل البلاد، وعملت على تقوية أواصر الوحدة الاجتماعية، الأمر الذى تمخض عنه ازدهار فكرى اجتماعى مهم فى نهاية القرن السابع عشر والثامن عشر، انعكس على التعليم والاهتمام به وبمؤسساته(٢).

ونتيجة لتطور الرأسمالية فى ذلك العهد وتزايد النشاط التجارى خاصة فى أوساكا وايد وانجازاكى ارتفعت طبقة التجار التى ظهرت متعاظمة فى البنيان الاجتماعى فى أواخر عهد الشوجنية.

ومن أجل المحافظة على الاستقرار الاجتماعى والاستمرارية عملت حكومة التوكاجاوا على نسج نظام طبقى قسم الناس بموجبه إلى أربع طبقات اجتماعية هى(٣):

١- طبقة الساموراى وهى الطبقة العليا فى المجتمع.

٢- طبقة التجار.

٣- طبقة المزارعين.

٤- طبقة الصناع والحرفيين.

---

(١) فوزى درويش. مرجع سابق، ص ٢٥١-٥٢.

(2) Mary Linciome, "Nationalism, Internationalization and the Dilemma of Educational Reform in Japan, Comparative Education Review, Vol. 37, No. 2, May 1993, p. 123.

(٣) عبد الرحمن أحمد الأحمد وحسين جميل طه. التعليم فى اليابان تطوره التاريخى ونظامه الحالى، الكويت: دار القلم، ١٩٨٣م، ص ص٢١-٢٥.

وهذا النظام الطبقى كان أقل صرامة وحدة من التقسيم السابق لهـذا العهـد وتمخض عن ذلك نظام تعليمى خاص فقد نشأ النظام التعليمى فى تلك الفترة علـى أساس النظام الطبقى فى المجتمع، حيث المنـاهج الدراسـية بمفهومهـا الواسـع فى المؤسسات التعليمية التى اتسمت بطابع هذه الطبقات، فكان هناك تعليم خاص بطبقة الساموراى وهو تعليم مميز لتلك الصفوة بمدارس الهانكو وتعليم آخر لطبقة المزارعين والحرفيين والتجار وكان تعليماً عاماً أطلق عليه مدارس التيراكويا ومدارس الجوكـو للمزارعين الأغنياء، والأكاديميات الخاصة لأبنـاء المـثقفين ومـدارس الشـيجوكو للبنات[1].

فعلى الرغم من صرامة النظام الاجتماعى فى تلك الفترات إلا أنه أتاح الفرصة أمام تعليم البنات ليسير جنباً إلى جنب لتعليم البنين، واستمر هذا الأمر من العزلـة الاجتماعية التى فرضتها سياسة الشوجنية إلى أن كتب لليابان الانفتاح علـى العـالم الغربى والخروج عن عزلته من عصر الميجى، حيث البعثات التعليميـة إلى الغـرب والأخذ منه لدرجة أن المجتمع اليابانى بعد ذاك فاق المجتمع الغربى فى قوة نظامه الهرمى وتجرده من النظام الطبقى بفضل الدستور اليابانى الذى تمتع فى ظله الجميـع بفـرص متساوية فى التعليم وما اتسم به المجتمع من ترابط اجتماعى مشهود الذى يضفى عليه درجة قصوى من حسن السلوك، فالسلوك غير الاجتماعى نادر، كما أنـه موضـع للسخط والازدراء، وتتسم اليابان بالهدوء الاجتماعى الذى تتحلى به على الرغم من كثافة سكانها العالية التى بلغت ١٢٨.٥ مليون نسمة عـام ٢٠٠٠م وأن الانتمـاء للجماعة أهم من كل ما عداه فيميل اليابانيون إلى العمل فى ظل الجماعة والتعـاون،

---

(١) راجع المصادر التالية:

– المرجع السابق، ص ٢٥.

- Lucien Ellington, Education in the Japanese Life Cycle, Fumiko; Yamamoto, 1992, p. 238.

فهم ينفرون من العمل الفردى الذى يعد سمة غريبة، حيث يميل الغربيون للاستقلالية والانفرادية، فضلاً عن ما يتسم به اليابانيون من الولاء الشديد لمجتمعهم وعملهم والشركات والمصانع التى يعملون بها[1].

كما أن الأغلبية العظمى من النساء فى اليابان ترى أن الزواج وإنجاب الأطفال هما الهدف الأسمى من الحياة، وعلى الرغم من تلك النظرة الاجتماعية، إلا أن الحكومة اليابانية أصدرت بعض القوانين واللوائح التنظيمية للعمل على المساواة بين الرجال والنساء فى فرص العمل والتوظيف، كما أن قوانين رعاية الأمومة والطفولة حفظت للمرأة اليابانية حقوقها،ووظيفتها بعد عودتها من فترة رعاية الطفل، وعلى الرغم من تلك الجهود الحكومية نحو المرأة وعملها، إلا أن الضغوط الاجتماعية والثقافية والعادات والتقاليد ضد عمل المرأة[2].

وبوجه عام، يمكن القول: أن المجتمع الياباني متجانس التكوين من الناحية العرقية، ويرجع ذلك إلى عزلة هذا الشعب التاريخية التى كان يحرص عليها والتى ساعدت على ذلك التجانس الحضارى والاجتماعى، فنجد ذلك المجتمع كأنه عائلة واحدة بكل ما يعنيه ذلك من تكامل لا انقسام وتعاون لا عداء وتناغم لا تنافر، الأمر الذى ساعد على نمو العلاقات التعاونية الإيجابية بين أطراف المجتمع عموماً، وأطراف العمل بشكل خاص، فأصبحت الروح التعاونية أساس النجاح الاقتصادى المشهود الذى حققته اليابان وما زالت مستمرة على خطاه.

---

(١) ليونارد كانتور. التعليم المهنى والتدريب فى الدول المتقدمة: دراسة مقارنة. ترجمة محمد بن شحات، السعودية: مكتبة العبيكان، ١٩٩٥م، ص ص١٢-١٩.

(٢) بيومى محمد ضحاوى. "القوى الثقافية الموجهة للتعليم الفنى فى اليابان وألمانيا ومدى الإفادة منها فى مصر: دراسة تحليلية مقارنة". دراسات تربوية. المجلد التاسع. الجزء (٦٤). القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٤م، ص٢٢٩.

والأسرة اليابانية مترابطة يسود علاقات أفرادها الألفة والدفء والشعور بالولاء والطاعة واحترام حقوق الأفراد الصغار والكبار، فضلاً عما تتيحه الأسرة لأفرادها من المشاركة الاجتماعية منذ الصغر والتعاون وحب العمل والتعليم بكل فروعه العام والفنى، فينظرون للتعليم نظرة تقدير واحترام خاصة الفنى منه الذى يدعم الإنتاج والتنمية الشاملة،ويلاقى قبولاً وتشجيعاً من القطاعات والهيئات الإنتاجية والصناعية المختلفة بالمجتمع اليابانى، وتقديم المساعدات المالية لمؤسساته ولبرامج التدريب به[1].

**اللغة:**

لا جدال فى أن اللغة هى الوعاء الثقافى لأى مجتمع من المجتمعات، فهى التى تحافظ على التراث الثقافى وتنقله بين الأجيال،واللغة اليابانية هى اللغة القومية الوحيدة التى تُعد من مقومات الشخصية اليابانية منذ نشوءها وحتى الوقت الراهن، فقد حرصت سياسة اليابان قديماً على عزلتها للحفاظ على القومية اليابانية، وخوفاً من الذوبان اللغوى مع الخليط الثقافى واللغات الأخرى، الأمر الذى ساعد على عدم وجود أية ازدواجية فى اللغة، كما هو بدول أخرى، وساعد على التوحد اللغوى، وذلك التجانس العرقى الذى يتسم به هذا المجتمع إلى التشابك والتماسك الاجتماعى بين أفراده[2]، وللغة اليابانية اربع طرق للكتابة هى الكانجى ***Kanji*** والكاتاكانا ***Katakana*** والهيراجانا ***Hiragana*** والروماجى ***Romaji***.

---

(١)راجع المصادر التالية:

- ليونارد كانتور، مرجع سابق، ص١٩.
- شبل بدران وفاروق البوهى. نظم التعليم فى دول العالم: تحليل مقارن. القاهرة: دار قباء للطباعة، ٢٠٠١م، ص١١١.

(٢) عرفات عبد العزيز سليمان. مرجع سابق، ص٣١.

والكانجى طريقة للكتابة استعيرت من الصين وهى تشبه كتابة أو رسم الصور، ويتوقع من التلميذ أن يعرف حوالى ١٨٥٠ رسماً أو شكلاً كتابياً، أما خريج الجامعة فيتوقع منه أن يعرف حوالى أربعة آلاف شكلاً كتابياً من بين خمسة عشر ألف شكل، هو كل ما يحتويه المعجم اليابانى عادة، أما الكاتاكانا والهيراجانا فلهما أصل يابانى، ويقومان على نظام الصوتيات لكل منهما ٤٨ شكلاً، أما الروماجى فهو يتكون من الحروف الرومانية تكتب بها الكلمات اليابانية، وهذا النظام من الكتابة يدرس فى الصف الثالث وما بعده[١].

وهذه الطرق الكتابية تمثل صعوبة كبيرة على من يرغب تعلمها من غير اليابانيين، وهى بهذا تمثل جداراً آخر من العزلة الثقافية التى اتسم بها ذلك المجتمع منذ القدم، وساعدت وحدة اللغة اليابانية على التقدم العلمى والنهضة التعليمية التى تعد من المميزات الفريدة التى يتمتع بها المجتمع اليابانى، فأصبحت هى اللغة الوحيدة للتعليم بالمؤسسات التعليمية المختلفة، وكذلك المناهج الدراسية، ويلاحظ من خلال العوامل التاريخية اليابانية أنه لم توجد أية مشاكل خاصة باللغة، ولم يفرض على المجتمع اليابانى لغة استعمارية، ولكن أدخلت اللغة الإنجليزية كلغة ثقافية بمناهج التعليم وليست كلغة أساسية يتم التدريس بها فى المدارس، وتم اكتسابها عندما أرسلت البعثات إلى أمريكا فى عصر الميجى، وكذلك عند التدخل الأمريكى فى شئون اليابان بعد الحرب العالمية الثانية واصطباغ النظام التعليمى اليابانى بالصبغة الأمريكية فى الكثير من شئونه، ويوجد باليابان ١٥١٢ معهداً تعليمياً للغة اليابانية حسب إحصاء

(١) محمد منير مرسى. التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٨م، ص٢١٧.

عام ١٩٩٤م، فاليابانيون معتزون بقوميتهم ولغتهم وثقافتهم التى تعد العماد الرئيسى التى تعتمد عليه شخصيتهم القومية(١).

ويمكن إرجاع الفتور فى تعلم اللغات الأجنبية إلى شعور اليابانيين بعمق الانتماء القومى لليابان، ولكن هذه النظرة قد تغيرت الآن بعض الشئ، بعد تعدد المصالح والنشاطات الاقتصادية اليابانية، مع العديد من دول العالم، وحرصها على التواجد الاقتصادى فى نظام العالم الجديد، ولا يمكن إغفال ذلك الشعار اليابانى، الذى رفع فى نهاية القرن العشرين وهو "إن اليابانى الأمى عام ٢٠٠٠ هو ذلك الشخص الذى لا يعرف لغتين أجنبيتين"(٢).

وفى ضوء ما سبق، يمكن القول بأن الشخصية القومية اليابانية قد نمت منذ القدم، فاليابانى يفضل أن يعمل كجزء من جماعة على أن يعمل كفرد، وهو يحس بشعور الإخلاص والولاء للجماعة ويميل إلى مراعاة مقاييسها ومعاييرها بدقة كبيرة، والأسرة فى اليابان عظيمة الأهمية ونموذج تكوينها ينعكس فى الغالب على الجماعات الأخرى، ومن أهم السمات الاجتماعية عندهم الخوف من ارتكاب ما يجلب العار على الأسرة، وذلك لأن الأسرة تعتبر نفسها مسئولة عن الأبناء حتى يكبروا ويعملوا،

---

(١) راجع المصادر التالية:

- **Association of International Educational. Student Guide to Japan 2000, Japan: Nakayama Printing, March, 2000, p. 8.**
- **Linciome Mary. "Nationalism, Internationalization and the Dilemma of Educational Reform in Japan", Comparative Education Review. Vol. 37, No. 2, May 1993, p. 123.**

**Finkelstein Barbara and Others. "Discovering Japanese Culture and Education". Comparative Education Review. Vol. 37, No. 1, February, 1993, p. 85.**

(٢) عبد الغنى عبود وآخرون. مرجع سابق، ص٣٧٨.

كما نجد أن اليابانيين يحترمون الكبار ويخضعون لهم، أما عن المرأة اليابانية فهى إمـــرأة مثالية تنفذ تعاليم الديانة الشنتوية التى تفرض عليها أن تنسى نفسها وتضحى برغبتها فى سبيل إسعاد عائلتها، وأن الزوج هو أهم أفراد الأسرة لأنه عائلها ومصدر كسبها، ولهذا كان من حقه أن يتميز على الجميع فى كل شئ، وعلى ذلـــك نشـــأت المـــرأة اليابانية على أن دورها فى الحياة هو التضحية وإنكار الذات[1].

لذا كان هناك اتفاق بين المربين اليابانيين ورجـــال السياســـة، ســـاعد علـــى التخطيط للأنشطة المدرسية لتنمية الروح القومية والذاتية اليابانية، فنجد عن طريـــق الكتب الدراسية المقررة وفى دروس الأخلاق والتاريخ والتربية القوميـــة فى مـــدارس التعليم العام تم تحويل المبادئ الأصيلة بطريقة منظمة ومشوقة إلى دروس تمد التلاميذ بالأفكار عن السلوك الاجتماعى، والولاء وتعليم الطاعة والذاتية القومية والقضـــاء والقدر، ومعرفة الإمبراطور العظيم وسلفه المقدس، وإظهار الاحترام لقدسيته.

وتتسم اليابان بالهدوء والاستقرار الاجتماعى الذى انعكس على إدارة التعليم والتأكيد على تفعيل دور الإدارة التعليمية على المستوى الإقليمى والمحلى، ومن هنـــا ظهرت المشاركة الاجتماعية فى اليابان من خلال المحليات والأفراد التى تلعب دورها فى رسم السياسة التعليمية وصنع القرار التعليمى باليابان،وخاصة بعد صدور الدستور الياباني عام ١٩٤٦م، الذى أكد على ضرورة المشاركة المحلية والشـــعبية فى رســـم السياسة التعليمية وصنع القرار التربوى، الأمر الذى أدى إلى انتشار مجالس التعلـــيم المحلية بالمقاطعات والمدن وجعلها مفتوحة أمام أفراد المجتمع ضماناً للمشاركة الشعبية فى رسم السياسة التعليمية اليابانية، بالإضافة إلى تجميع آراء ومقترحـــات المـــواطنين حول إصلاح التعليم.

---

(١) ثناء يوسف العاصى. مرجع سابق، ص٩٣.

**العامل الاقتصادى:**

تخضع نظم التعليم للأوضاع الاقتصادية السائدة فى المجتمع سواء بالنسبة لتحديد محتوى التعليم ومناهجه أو طرقه وأساليبه بصفة عامة، والتعليم لا يقصد به مجرد أدوات للمعرفة أو محتوى للعلوم أو الفنون ولكنه يعنى أيضاً أنه وسيلة للتقدم الاقتصادى فى المجتمع، ولاشك فى أن الإمكانات الاقتصادية التى تتوافر لدى الشعوب تلعب دوراً مهماً فى النظام التعليمى بها[1].

وليس هذا فحسب بل مدى تمتع أفرادها بغرض التعليم ونوعياته، فإذا تم توجيه الإمكانات الاقتصادية بطريقة علمية سليمة، انعكس بالضرورة على التعليم، فالتعليم والاقتصاد لهما علاقة تبادلية وثيقة وقد زادت هذه الصلة بين نظام التعليم والبناء الاقتصادى عموماً منذ الثورة الصناعية عام ١٩١٧م حيث أصبح التعليم عملية تنمية اقتصادية تؤدى بالضرورة إلى التقدم والرقى الاقتصادى عن طريق إعداد أفراد المجتمع وتأهيلهم وتدريبهم وإكسابهم المهارات العلمية والعملية اللازمة لمتطلبات التنمية ودفع عجلة الإنتاج، ويشير هانز إلى أن الصلة بين النظام التعليمى والبناء الاقتصادى قد اتخذ لها مظهرين، كان لهما أثران مختلفان على نظم التعليم أحدهما هو (التطور الاقتصادى) والثانى هو (الثورة الاقتصادية)، وسواء تم التغير الاقتصادى بالتطور الاقتصادى أو بالثورة الاقتصادية فإن هناك حقيقة أساسية هى قوة الصلة بين هذا البناء الاقتصادى ونظم التعليم حتى صارت البرامج والمناهج الدراسية دائمة التطور والتغير بسبب سرعة التغير التكنولوجى[2].

---

(١) عرفات عبد العزيز سليمان. ديناميكية التربية فى المجتمعات: رؤية عصرية مقارنة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩١م، ص٥٢.

(٢) عبد الغنى عبود وآخرون. مرجع سابق، ص ص١٢٨-١٣٠.

وثمة أثر آخر للعوامل الاقتصادية فى الأيديولوجيا ونظم التعليم، وبالتالى من حيث النظرية الاقتصادية التى يسير عليها المجتمع والتى يقصد بها مقدار تدخل الحكومات بسياستها فى تقييد المعاملة داخل البلاد وخارجها، وفى ضوء هذا التعريف تقسم النظم الاقتصادية المعاصرة إلى نظامين أساسيين هما: النظام الرأسمالى، والنظام الاشتراكى[1].

ففى النظام الرأسمالى تنطلق المعاملات الاقتصادية دون تدخل من الدولة بخطة اقتصادية أو توجيه من أى نوع وإنما هى تدع ذلك للرأسماليين أنفسهم أفراداً كانوا أو هيئات أو شركات أو مؤسسات، أى أن الرخاء الاقتصادى إنما يتحقق على أساس النشاط الفردى والمبادرة الفردية المعتمدين على المغامرة الفردية والذكاء الفردى، وتنعكس هذه الفلسفة الرأسمالية على الأيديولوجيا السائدة فى هذه المجتمعات، فنرى اليابان تقوم على المنافسة وتقديس واحترام العمل لما له من أثر مباشر فى الحصول على المعاش وتحقيق الكسب والربح[2].

وانعكست الأيديولوجيا الرأسمالية على نظم التعليم، فعلى التعليم اعتمدت الرأسمالية فى تحقيق ما وصلت إليه من تقدم، ومن هنا اهتمت اليابان بعد عصر الإصلاح بنظام التعليم بها فأصبح التعليم من مسئولية الشعب أساساً فى الجهات المحلية، وكذلك الحكومة من خلال مساعدتها لتمويله، وارتبط التعليم الفنى باليابان بالتنمية الاقتصادية حيث كان له دور بارز فى الثورة الصناعية اليابانية التى ارتكزت فى المقام الأول على التعليم مع التدريب، حيث ساعد ذلك على صهر وتجانس المجتمع

(١) عبد الغنى عبود. التربية المقارنة فى نهايات القرن: الأيديولوجيا والتربية من النظام إلى اللانظام، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٣م، ص٩٠٠.

(٢) المرجع السابق، ص ص٩٠-٩١.

الياباني الذى مكن الفرد من الحصول على هوية اجتماعية متميزة، ذلك لأن التعليم الفنى يغربل فرص العمل فى المستقبل أمام الشباب[1].

فالتعليم الياباني يحظى بأهمية قصوى من القائمين عليه هناك لدرجة أنه لا يمكن التفرقة بين النجاح فى التعليم والنجاح فى الحياة لانصهار الإثنين معاً، فاليابانيون يعتبرون النجاح فى الدراسة (تعليم وتدريب) هو الطريق إلى التقدم الاقتصادى، وإلى وضع اجتماعى لائق ويرجع هذا إلى توثيق التعليم بالعمل، واتخذت اليابان هذه السياسة بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية إيماناً منها بأهمية التعليم، فى بناء نهضتها الإصلاحية الاقتصادية والشاملة وذلك من خلال تحليل احتياجات سوق العمل سواء الحالية أو المستقبلية، وربط أهداف التعليم بها.

فاليابان سبقت غيرها من البلاد المتقدمة استثماراً للتعليم فى خدمة متطلبات التنمية الاقتصادية، كما ارتكزت اليابان فى إرساء قواعد نهضتها الاقتصادية منذ القدم على دعامتين أساسيتين هما[2]:

- التصنيع. - التجارة الخارجية.

**أ - التصنيع:**

فقد كان قادة الميجى ***Meiji*** ينظرون إلى الاقتصاد الحديث كوسيلة للأمن القومى والعظمة ولأثر التعليم فى تحقيق ذلك، فكان نظام التصنيع والتجارة عاملين حاسمين إذ وفرا الظروف لإكمال إرساء البنية التحتية، وليس هذا فحسب، بل تمكنت حكومة الميجى من رفع كفاءة القطاع الزراعى وكذلك للصناعات الحرفية التقليدية، كما اتخذت هذه الحكومة من التعليم المهنى مفتاحاً تحقيق النهضة الصناعية فى ذلك

---

(1) Ministry of Labor, Vocational Training in Japan Jaidea Center, Japan 1994, pp. 30-35.

(٢) راجع المصادر التالية:

- Foreign Press Centerof Japan, Op. Cit., pp. 5-3.

- فوزى درويش. اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكى، مرجع سابق، ص ص٨٢-٨٣.

الحين فأولت هذه الحكومة اهتماماً بالغاً لإيجا المؤسسات الصناعية الكبرى المزودة بالآلات التى تستخدم الطرق الفنية.

واتخذت الانطلاقة الاقتصادية اليابانية فى عصر الميجى ثلاث مراحل متمايزة هى[1]:

١- المرحلة الأولى: وذلك لتنمية السكك الحديدية والشبكات التلغرافية واستقدام الأجانب من كل التخصصات، وانصب اهتمامها على إنشاء صناعات التسليح وترسانات بناء الأسطول وبناء مصانع الغزل والنسيج.

٢- المرحلة الثانية: حين أصدرت الحكومة قانون ١٨٨٠م الذى يخول للحكومة التخلى عن بعض المؤسسات الصناعية إلى منتجى القطاع الخاص.

٣- المرحلة الثالثة: وشغلت الفترة من (١٨٩٠-١٩١٤م) تقدمت الصناعات فى تلك المرحلة فصارت صناعات النسيج أهم الصناعات فى ذلك الوقت.

فقد استوعبت فى عام ١٩١٣م ثلاثة أخماس القوى العاملة اليابانية،وصارت تمثل ٤٥% من القيمة الإجمالية للإنتاج اليابانى، واحتلت صناعة المنسوجات القطنية المقام الأول وازدهرت الصناعات الثقيلة فأقيمت مصانع للصلب والتى وصل إنتاجها عام ١٨٩٦ نحو ١٢٠٠ طن، وقفز فى عام ١٩١٣ إلى نحو ٢٥٤.٠٠٠طن، كما تقدمت الصناعات البحرية تقدماً ملموساً، ففى عام ١٨٩٣م أنتجت أحواض السفن اليابانية سفناً تصل حولتها إلى ٤٠٠ طن وارتفعت إلى ٦٨.٠٠ طن عام ١٩٠٨م.

واستمر التوسع فى عمليات التصنيع إلى أن أصبحت الصناعة اليابانية تتمركز فى خمس مساحة البلاد من المناطق غير الجبلية، وهى كثيفة على امتداد الخط الرئيس

---

(١) راجع المصادر التالية:

- المرجع السابق، ص ص٨٧-٩١.

- أدوين ريشاور. مرجع سابق، ص ٤٣.

القديم للتاريخ الياباني والذى يمتد غرباً من منطقة طوكيو على امتداد ساحل المحيط الهادى عبر ناجويا ***Nagoya*** إلى منطقة كانساى، ثم يتجه إلى بحر إنلاند حتى يصل إلى كيوشو الشمالية وعلى امتداد هذا الخط توجد مجموعة مصانع كثيرة تبدو كأنها سلسلة متصلة لا يفصلها إلا الجبال[١].

وازدهرت ستة شركات عملاقة لعبت دوراً مهماً فى الاقتصاد القومى بل وفى مستقبل اليابان السياسى، وأبرز هذه الشركات شركات متسوى ***Mitsui*** عام ١٨٩٣م والتى احتفظت بنسبة ٥٠% من إنتاج البترول و٣٠% من إنتاج الفحم و٩٠% من المعدن الحديد والصناعات التحويلية كان نصيبها ٢٥% من صناعة المنسوجات و٥٠% من صناعة الورق و١٥% من صناعات المعادن، والشركة الثانية متسوبيشى ***Mitsubishi*** لبناء السفن وشركة فوجيتا ***Fujita*** بأوساكا خاصة بالمناجم، مجموعة شركات أوكورا ***Okura*** التى نمت وازدهرت خلال الحرب الصينية اليابانية الأولى لإنتاج الأسلحة وشركة فوروكاوا ***Furukawa*** للمناجم وآخرها شركة ياسودا ***Yasuda*** للتأمين[٢].

وبعد هذا الازدهار الاقتصادى الذى شهدته اليابان فى العصور القديمة حدث لهذا الصرح أزمة اقتصادية كبيرة وذلك فى الفترة من ١٩٢٢-١٩٢٩م، لاستئناف الصناعات الأوربية سيرتها الأولى فى الأسواق العالمية بعد استغلال اليابان ظروف الحرب العالمية الأولى وانشغال الدول الأوربية فى الحرب وإغراق الأسواق الآسيوية بالمنتجات اليابانية[٣].

---

(١) أدوين ريشاور. مرجع سابق، ص ٤٣.

(٢) فوزى درويش. مرجع سابق، ص ص٩٦-٩٧.

(٣) المرجع السابق، ص ص١٤٣-١٤٤.

وقد صاحب هذا التدهور الاقتصادى زيادة حادة فى عدد السكان باليابان، حتى القطاع الزراعى لم يعد قادراً على هذا التضخم فى سد احتياجاته، وزاد الأمر تعقيداً الهزة الأرضية الضخمة فى طوكيو ويوكوهاما عام ١٩٢٣م التى كان لها أثر جسيم على الاقتصاد القومى أيضاً.

ولم تسترد اليابان قوتها الاقتصادية الأولى إلا بعد خفض الين اليابانى كرد فعل مضاد لتخفيض الجنيه الإسترلينى عام ١٩٣١م، نتج عن ذلك انخفاض أسعار المنتجات اليابانية مقارنة بالمنتجات العالمية، وبالتالى زيادة صادرات اليابان بنسبة كبيرة ترتب عليها انخفاض حدة البطالة والاتجاه نحو التوسع التجارى، ونهضت اقتصادياً عاماً بعد عام إلى أن احتلت المرتبة الأولى على سبيل المثال فى الحرير الصناعى عام ١٩٣٥م فضلاً عن إقامة صروح صناعية ضخمة حيث شرعت فى تنويع صناعاتها فأنتجت الحديد والصلب والصناعات الثقيلة كالسيارات وغيرها التى أعدت البلاد لخوض حروب توسعية[١].

وعلى الرغم من خروج اليابان من الحرب العالمية الثانية محطمة اقتصادياً فضلاً عن قلة مواردها الطبيعية، إلا أنها استطاعت أن تجمع قوتها مستعينة فى ذلك بالتعليم الفنى فى جميع مجالاته المختلفة بهدف تخريج الكوادر البشرية الفنية المدربة اللازمة لنهضة البلاد وإصلاحها من آثار الحرب وسعياً لتحقيق المعجزة الاقتصادية اليابانية التى ذاع صيتها مدوياً فى العالم الغربى والتى قامت على يد سواعد فنية ماهرة على مستوى عالٍ من الكفاءة والمهارة فى المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والاقتصاد

---

(١) راجع المصادر التالية:

- المرجع السابق، ص١٤٥.
- جودة حسنين جودة. جغرافية آسيا الإقليمية، الإسكندرية: المكتب الجامعى الحديث، ١٩٩٨م، ص٢١٣.
- **Foreign Press Center of Japan, Op. Cit., pp. 10-12.**

المترلى والمجالات السمكية حيث الثروة السمكية الهائلة على جميع الخطوط المائية المحيطة[1].

وفى منتصف الخمسينيات حدث النمو الاقتصادى السريع لليابان نتج عن ذلك طلب شعبى وحكومى على التعليم، فصدرت فى عام١٩٥٥م أنباء عن الاقتصاد اليابانى تحمل فى طياتها أن اليابان قامت ببناء اقتصادها بعد تدميره فى أثناء الحرب، وذلك بفضل التقدم التقنى باعتباره عاملاً مهماً من عوامل النمو الاقتصادى القومى.

الأمر الذى ساعد على انتشار التعليم بكل أنواعه وزاد الاهتمام به والوعى بدوره الاقتصادى الذى يؤديه من خلال الكوادر البشرية التى يفرزها للمجتمع وللاقتصاد القومى اليابانى، والعمل على تطوير مناهجه بالصورة التى تسد حاجات ومتطلبات الإنتاج وسوق العمل الفعلية والمستقبلية.

وسرعان ما عرف العالم منذ عام ١٩٦٦م أن اليابان صارت تحتل المركز الأول عالمياً فى الإنشاءات البحرية وفى صنع الترانزستور، كما تحتل المركز الثانى فى مجال الإلكترونيات بعد الولايات المتحدة وإنتاج السيارات، والمركز الثالث فى إنتاج الصلب، وتحتل المركز الرابع فى الصناعات الكيماوية[2].

وكان وراء هذا التقدم الصناعى كله ثورة التكنولوجيا والتجديد التقنى الذى اجتاح جميع المجالات فى اليابان، فاليابان فى أوائل السبعينيات قد حققت معجزتها الاقتصادية، وأصبحت ثالثة أكبر قوة اقتصادية فى العالم على الرغم من اعتمادها على الخارج لموارد طاقتها والمواد الخام بأنواعها، وأصبح وراء هذه المعجزة الاقتصادية عوامل خارجية تمثلت فى حصولها على مصادر طاقتها، وعوامل داخلية تمثلت فى

---

(١) روبرت لافون. التنمية الاقتصادية. ترجمة نادية خيرى. القاهرة: مطابع الأهرام ١٩٨٧م، ص ص٤٤-٤٧.

**(2) Abe Kazutoshi, The Regional Structure of Industry in Japan. Japan, 2001.**

قواها البشرية الهائلة ونظامها التعليمى الهادف ذا الصلة الوثيقة بالاقتصاد القومى، وعالم العمل والإنتاج.

**ب- الزراعة:**

اعتمدت الزراعة اليابانية على زراعة الأرز والقمح والشعير والخضر والفواكه، فضلاً عن المحاصيل التجارية مثل شجيرات الشاى والحرير الطبيعى والكتان والقنب، وتغطى المحاصيل الغذائية نحو ٩٠% من جملة المساحة المزروعة، وتبلغ نسبة المساحة المزروعة إلى جملة مساحة اليابان نحو ١٦%،ويبلغ عدد المزارع ستة ملايين مزرعة، وإنتاج الفدان باليابان مرتفع للغاية، بحيث يروى صناعياً أكثر من نصف الأراضى الزراعية،وتستخدم فى رفع إنتاجية المحاصيل طرائق شتى منها غرس شتلات منقولة والازدواج المحصولى، بمعنى أن الأرض الواحدة تنتج محصولين فى العام الواحد، أى زراعة محصولين فى الأرض الواحدة وفى آن واحد، أحدهما ينضج قبل الآخر بعدة أسابيع، فضلاً عن استخدام الأسمدة بكثرة واستخدام الماكينات الزراعية،ويؤدى الاستمرار فى إجراء التحسينات على البذور والمبيدات الحشرية والآلات إلى دوام ارتفاع إنتاج الفدان(١).

بالإضافة إلى الثروة الحيوانية لإنتاج اللحوم ومستخرجات الألبان تأتى فى المرتبة الثانية بعد الزراعة والثروة السمكية وتبلغ نسبة المراعى ٤%، والغابات ٦٠%، والباقى ٢٠% أراضٍ جبلية وعرة ومعنى هذا أن اليابان قد وصلت بأراضيها إلى الحد الأقصى والأمثل للاستخدام الاقتصادى(٢).

**ج- النقل والمواصلات:**

تمتلك اليابان شبكة طيبة من السكك الحديدية التى تمت كهربتها، والتى تبلغ أطوالها الكلية أكثر من ٣٣ ألف كيلو متر، فوصلت إلى أقصى نمو لها علاوة على

---

(١) جودة حسنين جودة. مرجع سابق، ص ص٢٠٢-٢٠٣.

**(2) Foreign Press Center of Japan, Op. Cit., pp. 40-42.**

امتيازها بالسرعة والدقة والكفاءة، هذا فضلاً عن الطرق البرية التى تمكنت اليابان خلال العقدين الآخرين من رصفها وإصلاحها، كما ترعى شركة الخطوط الجوية اليابانية حركة النقل الداخلى بين مختلف مدن البلاد، بالإضافة إلى النقل البحرى المهم لليابان، بسبب صعوبة النقل البرى لطبيعة البلاد الجزرية، وأنشأت اليابان أسطولاً تجارياً بلغت حمولته الكلية فى عام ١٩٩٦م أكثر من ٤٨.٥ مليون طن، وهى بذلك تمتلك ثانى أكبر أسطول تجارى فى العالم بعد ليبيريا، وهو يمثل نحو ١٠% من حمولة أساطيل العالم التجارية، وتمتلك اليابان ٧٨٥ ميناء بحرياً، منها ٣٦ ميناء مفتوحة للملاحة الدولية، الأمر الذى انعكس على تحقيق النمو الاقتصادى الهائل الذى تشهده تلك البلاد[١].

**د – التجارة الخارجية:**

ارتبط هذا التحول الاقتصادى اليابانى بتطور مواكب للتجارة الخارجية التى جعلت اليابان مصدراً مهماً لجلب النقد الأجنبى،وجعلت زيادة التصدير هدفاً أولياً لتحقيق أهداف التقدم الصناعى والفنى، وتعتمد التجارة الخارجية لليابان على علاقاتها الطيبة بين جيرانها ودول العالم، فقد اتسعت صلاتها الدولية فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وازدادت اتساعاً بعد الحرب العظمى الأخيرة، فقد ارتفع حجم التجارة اليابانية مع أمريكا فى السنوات الأولى من الاحتلال الأمريكى إلى ثلث مجمل حجم التجارة اليابانية، ووصلت فى السبعينيات إلى أكثر من ٢٠% وهى نسبة كبيرة، إذا وضع فى الاعتبار أن الولايات المتحدة تمثل ٢٥% من حجم الإنتاجية العالمية[٢].

---

(١) اعتمد الباحث على المصادر التالية:

- Ibid., pp. 61-68.

– جودة حسنين جودة. مرجع سابق، ص ص٢٢-٢٢٢.

(2) Foreign Press Center of Japan, Op. Cit., pp. 58-60.

ويساعد اليابان على المنافسة فى الأسواق الدولية عدة ميزات أهمها: المهـــارة، والكفاءة، والعمالة الرخيصة، والقرب من الأسواق الآسيوية وتعتمد صادراتها علـــى تصنيع الواردات وما دامت اليابان قادرة على إضافة قيمة ثانويـــة للمـــواد الخـــام المستوردة عن طريق التصنيع، ولا تواجه سلعها حماية جمركية، فإنهـــا تظـــل محتفظـــة بأسواقها وتنافس فى الأسواق الجديدة، خصوصاً أن بضائعها ما تزال تتصف بالرخص النسبى، إضافة إلى جودتها، هذا وتستورد اليابان المواد الخـــام كـــالبترول والقطـــن والحديد الخام والمستعمل والصوف والفحم والمطاط والقمح،وتصدر المنســـوجات، والآلات والسلع المعدنية والمعدات المصنوعة من الحديد والصـــلب والكيماويـــات والسفن(١).

وفى ضوء ما سبق، يتضح أن التنمية الاقتصادية فى اليابان تعتمد علـــى عـــدة دعائم أساسية وهى الزراعة، الصناعة، التجارة، النقل والمواصلات، كما اعتمـــدت هذه المجالات التنموية على الكوادر البشرية عالية الكفاءة التى يفرزها التعليم اليابانى بجميع تخصصاته العامة والدقيقة لخدمة تلك المجالات، والعمل بها، فضلاً عـــن تغـــير نسب العمالة فى مجال لآخر، حيث يلاحظ أنه فى الفترة لأخيرة حدث تراجع فى نسب العمالة بقطاعات الزراعة والصناعة، بينما تزايدت بقطاع الخدمات والتجارة اليابانية مما يشير إلى أن دخول التكنولوجيا الحديثة سيؤدى إلى إعادة توزيـــع العمالـــة بـــين القطاعات والأنشطة المختلفة، متجهاً نحو التجارة والخدمات بشكل خاص.

---

(١) راجع المصادر التالية:

- **Ibid., p. 60.**
- أدوين ريشاور. مرجع سابق، ص ص٣٦٦-٣٦٧.
- نجم عبود، مرجع سابق. ص٧.
- جودة حسنين جودة. مرجع سابق، ص ٢٢٣.

وتؤكد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ***OECO*** من خلال المؤتمر الذى عقدته عن التعليم والاقتصاد عام ١٩٨٨م، أن اليابان هو القطر الوحيد من بين أعضاء هذه المنظمة التى كيفت نظامها التعليمى لتحقيق نهضتها ومعجزتها الاقتصادية[١].

وبهذا تبرز اليابان صاحبة تلك المعجزة الاقتصادية لتسهم فى تحقيق التنمية الشاملة للدول جميعاً، فتسهم بمساعدات رسمية فى التنمية بنحو ٦٤.٧% وهى بذلك تصبح من أول دول العالم فى التبرعات للعام الخامس على التوالى منذ عام ١٩٩٥م، حيث تسهم بمساعداتها بنحو ٥٤.٤% لآسيا، و١٢.٦% لأفريقيا و١٠.٨% لأمريكا اللاتينية، و٦.٨% للشرق الأوسط[٢].

ويلاحظ فى ضوء ما سبق أن اليابان من الدول الرأسمالية المتقدمة التى نجحت فى تحقيق التنمية الشاملة والمعجزة الاقتصادية بربط التعليم باقتصادها، وتوظيف مجالات التعليم لسد الحاجات والمتطلبات التى تحتاجها المجالات التنموية اليابانية المختلفة.

كما يتضح أن اليابان استخدمت التربية فى عملية التنمية، فوضعت سياسة قومية تعترف بأن التربية مطلب أساسى من مطالب التنمية، وأصبح هناك ميدان هام يهدف إلى خلق الرغبة فى إحداث التقدم لدى العنصر البشرى، وخلق الإنسان المدرب لإحداث التنمية الاقتصادية، لقد اعتنت اليابان بالإنسان الذى يتوفر لديه الوعى بأهداف التنمية والتخطيط المدرب على أساليب التنفيذ والمتابعة، الإنسان القادر على العطاء من أجل دفع عملية التنمية من أجل التغير لكافة الأوضاع التى تسود المجتمع، ومن هذا المنطلق لم تبخل اليابان بأى تكلفة من أجل إعداد هذا الإنسان سواء فى مجال رعايته اجتماعياً أو تعليمياً أو تدريبياً.

---

(١) كارو أكاموتو. مرجع سابق، ص ٩٣.

**(2) Froeign Press Center of Japan, Op. Cit., pp. 25-26.**

وفى ضوء العوامل التاريخية والدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة فى إدارة وتنظيم التعليم فى اليابان، يتضح أن وزارة التربية هى السلطة المركزية للتعليم، وهى المسئولة عن النهوض بالتعليم ونشره،وهناك هيئات للتعليم فى كل المحافظات ومجلس المديريات تتولى خدمة مناطقها. إلا أن الواقع يشير أن القرارات التى تتخذها السلطات العليا فى الدولة وتصدرها إلى الجهات والهيئات التابعة لها لتنفيذها قد يكون من الصعوبة اتخاذ قرارات مضادة أو معطلة أو معدلة لها من قبل تلك الجهات التابعة، باعتبار أن السلطات العليا هى بمثابة هيئات تشريعية تنظيمية وقيادية فى نفس الوقت، ولكن السلطات المحلية أو القيادات الصغيرة إذا ما قابلت أمراً حتمياً وليس من مسئولياتها تستطيع بعد مناقشته مع ممثليها أن تتقدم بما تراه من آراء أو مقترحات أو أن ترفع للمسئولين من التوصيات ما يعبر عن رغباتها وظروفها وليس من حقها اتخاذ قرارات تلقائية قد تقابل من السلطات العليا بالرفض أو المعارضة، حيث أن التشريع الوطنى يحدد بدقة مدى حرية التصرف المسموح به للهيئات المحلية.

# قائمة المراجع

## أولاً: المراجع العربية:


١- أحمد إسماعيل حجى. التربية المقارنة. القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٨م.

٢- أحمد شلبى. مقارنة الأديان: أديان الهند الكبرى. الطبعة الرابعة. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٦م.

٣- أحمد محمد المصرى. الإدارة المحلية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

٤- إدوارد بوشامب. التربية فى اليابان المعاصرة. ترجمة محمد عبد العليم مرسى، ط٢؛ الرياض: مكتب التربية العربى لدول الخليج، ١٩٨٦م.

٥- ادوين رايشاور. اليابانيون. ترجمة ليلى الجبالى. عالم المعرفة. العدد ١٣٦. الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب،١٩٨٩.

٦- بيومى محمد ضحاوى. "القوى الثقافية الموجهة للتعليم الفنى فى اليابان وألمانيا ومدى الإفادة منها فى مصر: دراسة تحليلية مقارنة". مجلة دراسات تربوية. المجلد التاسع. الجزء (٦٤). القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٤م.

٧- ثناء يوسف العاصى. دراسة تحليلية لنظام التعليم فى اليابان وعلاقته بالشخصية القومية والتنمية. مجلة دراسات تربوية. المجلد الثانى. الجزء الثامن. سبتمبر ١٩٨٧م، القاهرة: عالم الكتب.

٨- جودة حسنين جودة. جغرافية آسيا الإقليمية، الإسكندرية: المكتب الجامعى الحديث، ١٩٩٨م.

٩- روبرت لافون. التنمية الاقتصادية. ترجمة نادية خيرى. القاهرة: مطابع الأهرام ١٩٨٧م.

١٠- سمير محمد عبد الوهاب. النظم المحلية: إطار عام مع التركيز على النظام المحلى المصرى. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م.

١١- شبل بدران وفاروق البوهى. نظم التعليم فى دول العالم: تحليل مقارن. القاهرة: دار قباء للطباعة، ٢٠٠١م.

١٢- شركة الجمعية الدولية للمعلومات التربوية. اليابان اليوم. اليابان: شركة الجمعية الدولية للمعلومات التربوية، مارس ١٩٩١م.

١٣- صلاح الدين فوزى. البرلمان. دراسة مقارنة تحليلية لبرلمانات العالم. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٤م.

١٤- عبد الجواد بكر. "إرادة التغيير التربوى". إرادة التغير فى التربية وإدارته فى الوطن العربى. الجزء الثانى. المؤتمر السنوى الثالث للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية المنعقد فى الفترة من ٢١-٢٣ يناير ١٩٩٥م. القاهرة: كلية التربية- جامعة عين شمس، ١٩٩٥م.

١٥- عبد الرحمن أحمد الأحمد وحسين جميل طه. التعليم فى اليابان تطوره التاريخى ونظامه الحالى، الكويت: دار القلم، ١٩٨٣م.

١٦- عبد الغنى عبود وآخرون. التربية المقارنة: منهج وتطبيقه. القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٣م.

١٧- عبد الغنى عبود وآخرون. التربية المقارنة والألفية الثالثة: الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمى الجديد. القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٠م.

١٨- عبد الغنى عبود. التربية المقارنة فى نهايات القرن: الأيديولوجيا والتربية من النظام إلى اللانظام، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٣م.

١٩- عبد الغنى عبود. دراسة مقارنة لتاريخ التربية. القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٧٨م.

٢٠- عبد المنعم السبكى. التنظيم الإدارى لحكومة اليابان. جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للعلوم الإدارية- مركز البحوث الإدارية، ب.ت.

٢١- عرفات عبد العزيز سليمان. الاتجاهات التربوية المعاصرة: دراسة مقارنة. الطبعة الثالثة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢م.

٢٢- عرفات عبد العزيز سليمان. ديناميكية التربية فى المجتمعات: رؤية عصرية مقارنة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩١م.

٢٣- فوزى درويش. الشرق الأقصى الصين واليابان. ط٣. (طنطا: مطابع غباشى، ١٩٩٧م).

٢٤- فوزى درويش. اليابان والدولة الحديثة والدور الأمريكى. الطبعة الثالثة. طنطا: مطابع غباشى، ١٩٩٤.

٢٥- كارو أوكاموتو. تربية الشمس المشرقة: مقدمة فى التربية فى اليابان. ترجمة جابر عبد الحميد جابر. القاهرة: وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٩.

٢٦- ليونارد كانتور. التعليم المهنى والتدريب فى الدول المتقدمة: دراسة مقارنة. ترجمة محمد بن شحات، السعودية: مكتبة العبيكان، ١٩٩٥م.

٢٧- محمد منير مرسى. الإصلاح والتجديد التربوى فى العصر الحديث، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٢م.

٢٨- محمد منير مرسى. التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٨م.

٢٩- يوسف عبد المعطى. "إدارة التعليم فى المجتمع الياباني".مجلة دراسات تربوية. المجلد الثامن. الجزء (٤٧). القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٢م.

## ثانياً: المراجع الأجنبية:

**30- Abe Kazutoshi, The Regional Structure of Industry in Japan. Japan, 2001.**

**31- Association of International Educational. Student Guide to Japan 2000, Japan: Nakayama Printing, March, 2000.**

**32- Atsuko Toyma. Minister of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Independent and Active Local Educational Administration. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002.**

33- B. Holmes, Education in Japan: Competition, in A Mass System Equality and Freedom in Education: A Comparative Study, London, 1985.

34- Cabinet Office. Government Structure: Administrative Structure of the National Government. Kasumingaski, Chiyodu- Ku: Tokyo, 2003.

35- Edward R. Beauchamp and James M. Vardaman. Japanese Education Since 1945: A Documentary Study. London: M.E. Sharp, 1994.

36- Edward R. Beauchamp, Windows on Japanese Education, New York: Green Wood Press, 1991.

37- Finkelstein Barbara and Others. "Discovering Japanese Culture and Education". Comparative Education Review. Vol. 37, No. 1, February, 1993.

38- Foreign Press Center of Japan, Facts and Figures of Japan, Japan, 1997.

39- Foreign Press Center of Japan. Facts and Figures of Japan. Japan, Tokyo: Nippon Press Center Bldy, 1997.

40- Linciome Mary. "Nationalism, Internationalization and the Dilemma of Educational Reform in Japan", Comparative Education Review. Vol. 37, No. 2, May 1993.

41- Lucien Ellington, Education in the Japanese Life Cycle, Fumiko; Yamamoto, 1992.

42- Mary Linciome, "Nationalism, Internationalization and the Dilemma of Educational Reform in Japan, Comparative Education Review, Vol. 37, No. 2, May 1993.

43- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. After Report by The National Council On Educational Reform. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002.

44- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Budget of the National Government (FY2002). Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2003.

45- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Creating the Dreams for Japan's Tomorrow: The Role of the Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002.

46- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Council for Science and Technology. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002.

47- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Council for Cultural Affairs. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2003.

48- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Examples of Initiatives to Create Morements Among Prefectual Citizens. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002.

49- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Education Reform Programs at Local Levels: Programs Initiated by Local Governments. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002.

50- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Education Reform Plan for the 21st Century Rainbow Plan: The Seven Priority Strategies. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2004.

51- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Educational Reform Advisory Council. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002.

52- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Educational Administration and Finance. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2001.

53- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Examples of Special Outlay Under Principal's Discretion. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002.

54- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. How Was the Law Concerning Organization and Functions of Local Educational Administration Revised to Boards of Education?. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2003.

55- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Improvement of the Educational System After Peace and Independence. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002.

56- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Japan; Chiyoda- Ku. Tokyo: Ministry of Education, 2003.

57- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. List of Programs Concerning Educational Reform in Prefectures and Designated Cities. Survey by MEXT. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002.

58- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Mauguaration of National Commission On Educational Reform. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002.

59- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. New Initiative for Educational of Reform Taken by Local Communities. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002.

60- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Organization of MEXT (Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology as of 1 April 2002), Japan: Chiyoda- Ku Tokyo, 2002.

61- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Post- War Educational Reform in Retrospect. Japan, Tokyo: Ministry of Education, 2002.

62- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Reborn Central Council for Education: Comparison Between New and Old Councils. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2001.

63- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. Revitalization of Boards of Education. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2003.

64- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. School- Building for the New Times. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2003.

65- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. The End of the War and Toward the Restoration of Education. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002.

66- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. The National Institute of Multi-Media Education. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2002.

67- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. The Report of the National Commission on Education Reform. Japan; Tokyo: Ministry of Education, 2000.

68- Ministry of Labor, Vocational Training in Japan Jaidea Center, Japan 1994.

69- U.S. Department of Education. The Educational System in Japan: Case Study Findings. U.S.A.: Office of Educational Research and Improvement, 1998.

70- Wray Harry, "Change and Continuity in Modern Japanese Educational History: Allied Occupational Reforms Forty Years Later", Comparative Education Review, Vol. 35, No. 3, August, 1991.

71- Yoshio Katagiri- Education in Japan: The Past and Present. Japan: Aichi University of Education, 2000.